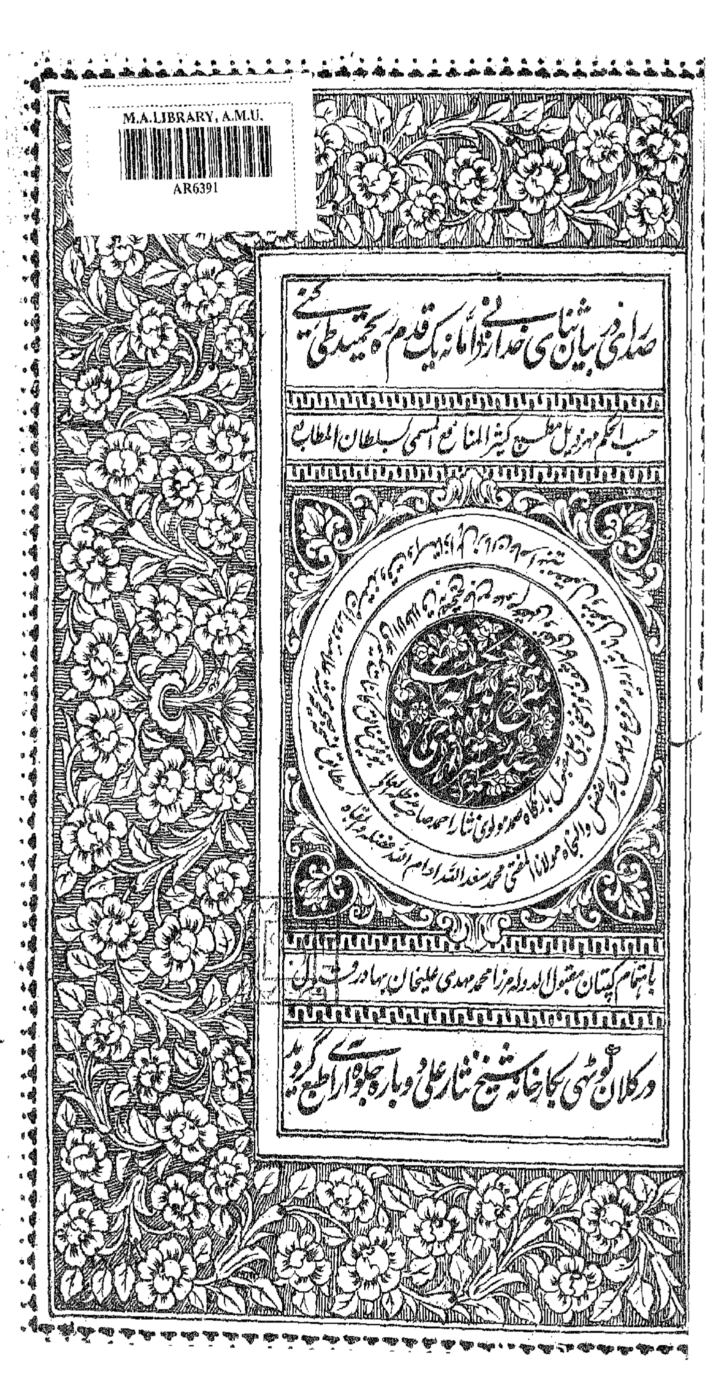

صدای فی بیان شناسی خدا از زمانه یک قدم بحمید طی کے
حسب الحکم مہر ذیل مطبع کثیر المنافع المسمی بسلطان المطابع
مقبول بارگاه صمد مولوی نثار احمد صاحب
مولانا المفتی محمد سعد الله ادام الله
باہتمام کپتان مقبول الدولہ مرزا محمد مہدی علیخان بہادر
در کلان کوٹھی بکارخانه شیخ نثار علی دوبارہ جلوہ انطباع گردید

بسم الله الرحمن الرحيم ٣٩١

الحمد لله مخرج العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الافلاك لا من مركز واليه بل عليه ومكون الكائنات مع تقابل الامهات الى الجهد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الآخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من خص باعباء الرسالة وسياسة بصدق انبيائهم وآله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلين عن الادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد الله غنا

اما بعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما انتظمت القوانين الحكمية وانضبط

الدينية على أنّ أجلّ الذخائر والسعادات وأفضل الوسائل إلى الفوز
بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية
القواعد اليقينية إذ هي أنفس ما تشتاق إليه النفوس الأبية وتنشرح به
العقول الهيولانية وبها يصير الإنسان فائقاً على الأشباه والأقران كاملاً في سبل
العرفان غير منغمس في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطراً
من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن أحوالها وتفصيلها
وكنت شديد الاشتغال من أول الأوان بتدريسها كثير التجشم إقبال
الرغبات إلى تنقيحها حتى ظهر لي مساق من تقدمني من علمائنا
ووصلت إلى غاية أفكار من سلف من حكمائنا الأوائل فما سنح
لقريحتي أثناء مطالعتها من الردّ والإحكام وما جادت به فكرتي
الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والإبرام أثبتها مشتتة
في أوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف لجمع الشتات
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
أهل الدوران فلما أكثر التماس بعض المترددين إليّ والمشتغلين
الهداية الحكمية للكامل والنحرير الفاضل أثير الدين مفضل الأبهري لديّ

اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لتبيان ما استفدته
من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطته من ايماضات الفضلاء
وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما تحدست به والهمت الهاما
تأييدا من الله وملكوته فشرعت فيه اجابة لملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا
في كشف المطالب المعاني عن وجوهها وتوضيح المقاصد والمباني حائدا عن طريقة المجادلين
اللذين يجمدون على ظواهر الالفاظ ولا يؤمنون ببواطن المعاني من استفتح
عقله من تقليد العقلاء وسنة التقليدات يهتدي بالتعمق في
هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصدق ويرى لطائف افكار تكاد
توجد في مطاوي الكتب الكبار وذوات اسرار لا تنسب اليها الحكماء فلا تصان
والمسئول ممن جعلت سريرته على العدالة والانصاف والمامول ممن
تنزهت غريزته من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح
الفصل والزلل بشرطة المهارة والنقض الفائق مع الامعان والتفحص
اللائق ولننبه قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و
بيان اقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم
ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه و

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات
لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود
فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي
تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث
وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء متحركة وان النفس باقية
والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب
الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية
وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد منهما على قسمين
لان الاول علم بشيء لا تأثير لنا البتة فيه بل المقصود منه
نفس ذات المعرفة فقط والثاني علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل
العلم به ادخاله في الوجود ومنعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف
من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل
مقصودا والوسيلة في كل شيء اخس من المقصود فالعلم بالاعمال
يكون ادون منزلة من ذات الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة
من المعارف الالهية والدلائل العقلية وذلك يدل على ان الحكمة العملية

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس
ولذلك يدوم الاولى بدوامها بخلاف الثانية فانها فانية
بالكلية وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل
صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين
المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا للنبي على نبينا
وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة
الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية قال

وقال الله تعالى خطاباً مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

فاعلم انه لا اله الا الله اشارة الى كمال القوة النظرية واستغفر

لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال القوة العملية

وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات اينما وقع اشارة الى كمالها

القوتين فقد ظهر بنور الوحي في نظر الحكماء ان كمال الانسان مخصوص

العلم والعمل وبهما يحصل الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات

ثم لما قسمت الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة

النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري

والتصديقي بامور لا يتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو

مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق

به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق ثم استكمال

القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق بكيفية عمل او كيفية

مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق

غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط

المادة كالاله الحق والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

والعلية والمعلولية والكلية والجزئية وغير ذلك فان شيئا منها لا يلزم
الجسمية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب وسموا هذا القسم
العلم الاعلى فمنه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة
الاولى اي التشبه بالاله علما وعملا ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا
لهذا التشبه اطلق عليه الفلسفة ووجه كونها اولى تقدمه على سائر
العلوم رتبة ومنه العلم الالهي الذي هو معرفة المفارقات المسمى باثولوجيا
اي معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الموجود المطلق
من حيث هو هو وموضوعها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها
تجريدا او لا يحتاج وضعها موجودة الى خصوص مادة واستعداد
ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث
والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى
المادة في وجودها لا في حدودها وانما تسمى بالرياضي والحكمة الوسطى لان
النفس تتراض به من حيث ينتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس
بالكلية فهي واسطة الى ما ليس بمحسوس اصلا وهو العلم الالهي وبعلوم
التعاليم لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل والمتصل اما متحرك او سا

ساكن فالمتحرك هو الصباحة والساكن هو الهندسة والمنفصل
اما ان يكون له نسبة تأليفية ولا يكون فالاول هو الموسيقى
والثاني هو الحساب ومنها ما يتعلق بامور مادية لا في الوهم مجردة
وشيء على تجردها لا يستغني في فرض وجودها عن التغير خصوص
الاستعداد فالانسان مثلا لا يمكن ان يفهم او يتصور لا في لحم او
عظم والفطوسة لا في الانف بخلاف التقعير فاما هو العلم الطبيعي وموضوعه
جسم العالم من حيث ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم
المشهور وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين
الحساب والهندسة بان موضوع الحساب العدد وهو من لواحق الاولية
للموجود لان الموجود بما هو موجود صالح لان يتعين بواحد او كثرة من غير
ان يصير رياضيا او طبيعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من
حيث هو ذو عدد لا في الوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات اعداد
وموضوع الهندسة المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فعلى هذا فارق
الهندسة اذ [illegible] وحساب على التقسيم المشهور داخل في قسم العلم الكلي
معرض فيما الرياضي فلو اشترط في العلم الالهي عدم المخالطة الكلية

من تقاسيم الوجود وان ترتب على صحة التجرد دخل موضوع الحساب
فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه
نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه فقط صلوح مادة
مخصوصة للاستعداد ام لا الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات
فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية اما
ان تختص بشخص واحد او لا الاول هو الحكمة التي بها يكون الانسان
في معيشته الدنيوية فاضلة في حياته الاخروية كاملة وتسمى علم الاخلاق والتي
لا تختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة تعم لها الاجتماع فذلك الاجتماع
اما ان يكون بحسب المنزل او بحسب المدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني
حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان ما به تنتظم الى ما يتعلق
بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة
والثاني علم النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تنافي في المدخل

احد القسمين في الآخر عند من ثلث القسمة ولافلاطون كتاب في
غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والنبوة ويسمى بالنواميس
ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد
صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة وتممه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والمتن
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية كما فعل الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة والجواهر
والاعراض الذهنية فانها ليست موضوعاتها بل المحمولات ثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغنى عنه وكذا في جعلها منقسمات دون
المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والموجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وقال الكتاب
مرتب على ثلثة المنطق والطبيعي والالهي تقديم الاول لكونه علما
آليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وباب التعليم

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد تحقيقاً للمعلم الاول وقيل لان غرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية بأسرها لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه ولم يتم تفصيل
ورد ذلك بان كون الامور التي تبتني عليها مسائل علم الهيئة
موهومة صرفة غير متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما
اذا اثبتوا الخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور
والاقطاب كلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح
في ان هذه الامور كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد
بالحركة ايضا وكون ادراكها مما يحتاج الى الوهم ولها
معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس
الامر وايضا يقتضي رفض العلوم الذي يبتني عليها مع
انه يشتمل على كثير من المنافع مما لا غاية على غيره من
العلوم كالالهي والطبيعي والحساب على ما ذكره بطليموس في صدر كتابه

[illegible]

كتاب المجسطي لبطليموس المتكفل [illegible] هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على بدائع صنعة ناظم الجواهر ولطائف حكم خالق البحر
والبر نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة ولشقاوته قد
تنازع فضلاء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبعي على الآخر واكثر
[illegible] فمال الى طرف مجمل مذكور في اسفارهم والحق
ان الحكم [illegible] بتفضيل احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل لكل واحد
افضلية من وجه اما الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي [illegible] والجوهر اشرف من العرض [illegible] الثاني انه
[illegible] التأثير والعلية والكمية ولواحقها [illegible] تابعة
[illegible] افضل من التابع والثالث ان الطبعي في الاكثر [illegible]
[illegible] والرياضي [illegible] افضل والرابع هو ما ذكره [illegible]
[illegible] موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والخارج
[illegible] المحقق الدلالة [illegible] في نفسه [illegible]
[illegible] يشتمل على علم النفس وهو ام الحكمة [illegible]

[illegible]

الفرائل والنفس هي العادة المتاخمة وهي ام الصناعة وفيها
اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الاعلى ووحدانيته لجلاله
بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الريا[ضي]
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه آخر منها انه اقرب الى التجرد
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل لان فيها
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
والطف والذ واتم من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين الهندسية في نهضة بخلاف الطبيعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ان ادراك الالهي والطبيعي من جهة
ما هو اشبه وأحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطة نهاية
واما الآخر فلتغيره [illegible]
الجسمانية على العقل [illegible]

الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب
لادّى ذلك الى تطويل واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه
كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال بالعلوم
الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم
الالهية في آخر عمره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي
فيها علة الاخير النظر الى كنت مشتغلا بافضل العلوم في
الصبا على الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضات اشد اشتغالا
بها فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا
عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة
لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة
ولا شك في فضيلة هذا العلم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الايام لا يدل على خساسته
علم عقلي شريف وللخيال فيه معاون شديد ولكون الخيال قويا
في الصبيان هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيه
... الحق وفهم الصدق

ولنقتصر في هذا الشرح على شرح ما سوى المنطق وهو القسمان
الاخيران من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق وبه التوفيق

القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية
وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة
التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة متقاطعة
على زوايا قوائم ثم معنى الجوهر الذي صيرناه جنسا ليس هو الموجود
بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو لانه خاصة [illegible]
عام له بل في ان يتحصل ويحصل بالفعل [illegible]
لوجود الجنس لا لتقومه باعتباره [illegible]
التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس [illegible]
مع قيد عدمي هو سلب [illegible]
محصلا وجوده يقوم ماهيته اذ [illegible]

[illegible]

يلزم من النفي امر شيء من افراد، هذا المعنى انقلاب الحقيقة
ولكانت افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة
الجنسية حتى احتيج في عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء
بالممكن كما في الحواشي الفخرية والا لكان كل من علم ان شيئا هو في
نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شيء من انواع الجواهر
فان العلم بها مكتسب من صورها شيء مجردة عن مادته فصورها الجواهر
جواهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء
الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة
بانها موجودة فيه بحكم منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية
هو ما يعبر عنه بانه الشيء ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل في
الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء كان
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون باعتبار هذا المعنى
في موضوع بالاستقلال من الجوهر جوهر لانه لا في موضوع بالمعنى
المذكور في ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالقضاء الذي في الكف

[illegible]

بذاتها عدة جذبه الحديد بالفعل فكونه جذابا بالحديد اذا صادف
الحديد فهي قوة جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون
لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما كونها
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في
موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لانتفاء انتفائها ولا تكون
موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما فيه
من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يكمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سلبي اليه جنسا
ولا لصار باضافة معنى ايجابي اليه [illegible]
للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف [illegible] الحكماء [illegible]
ان مفهوم العرض اعم [illegible]
الجوهر الذهني يصدق [illegible]
عليه زوجية العيني لا [illegible]
باعتبار وجوده في الذهن [illegible]

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء ما
مفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ولتسعة منها في
الخارج وامّا ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا
وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق حدهما
وهما الجوهر والكيف
اقتضاء القسمة واللانسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ماهية
حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع
وغير مقتضية القسمة واللانسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي
الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبارين هذين المعنيين
جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا
قياس الحال في المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا
للقسمة واللانسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها
في الذهن على نحو ما مر في معنى العرض فلا نسلم ان بهذا الاعتبار بينه
وبين الجوهر تنافيا فلا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين بهذا التقرير
[illegible] انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر
[illegible] في الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر و تعود اليه يكون
بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع و تارة في الذهن في
موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان
فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ثبت انه في العقل
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناؤها عن الموضوع
والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه
والتجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبعي اي الماهية
بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا باعتبار
خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع
اي انها معقولة عن امر شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون
في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار
ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها فاذا

فاذا وجد مقارنا لكف الانسان ولم يجذب الحديد ووجد مقارنا
لجسم حديد فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات
الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها
وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى لا نهاية فاذا
لم تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من بواقي
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا
ينافي قولكم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج
قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح
به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضع لكل على ما يأتي اليه [illegible]

محصّل كلام المحصّلين من المشائين هو الذي اخ اقيس الى ذلك

الشيء لا يكن متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى

يعني ان لا يكون محتاجا في وجوده الى ماهية ذلك الشيء بل بامر ۱۲ الحمد رح

بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة

لاحتياجها في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس

الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها

مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر

والمقصود من هذا الكلام توجيه العبارة بحيث يكون لزائد القيود ظاهرة ۱۲ محمد رح

فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان

لانه لا يمكن فيه الابعاد بالفعل والا لزم الخرق والالتيام وهو محال ۱۲

اذ ربما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديري

ليحتمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في

الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف الجسم

هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد

حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون

حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال

ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق

المتعين ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان الجزء لا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب ذلك
من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات
الجسم وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا
بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجسمية الكرة كما صرح به
الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحور او خط آخر وكذا الجسمية
ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن
ماهية الجسم وجودا بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان يفرض
منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا
او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الماخوذة في الحد هي
المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية الا طرفية
التي تكون في المكعب وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق
التعريف على كل سطحين مثلا قيمين على خط واحد من سطوح
المكعب لا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا
يكفي ان يدخل في التعريف بعد ما فذكر الابعاد المتقاطعة على
الوجه المذكور اما احترازا عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري وامّا ثانياً فلعدم تمام الحد واشعار بان المعتبر
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلاً للابعاد
كثيرة لا على هذا النحو الثاني أولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في
قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية و
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلاً وجزءاً من القابل
فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب
ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها بالصورة
لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها
في الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حلول الابعاد في الخارج يتوقف عليها
هكذا استعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا
فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل
ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون
في الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد المشترك
وفي حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد [illegible]
المدرك للكليات وفي حد الهيولى الجوهر [illegible]

اولاضافية عن مباديها التي هي الاصول الحقيقية فليكن القبول
او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم اتينا من هذا
القبيل وهو مرتب على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبعي في الفلكي
والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوع الفن الثالث على زعمهم
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه

الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي
وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبيعيات ويلاحظ سماعها
في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتالف من اجسام
او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق والى كل واحد

واحد منهما ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وبطلها بما ياتى بابطال ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذى يقال له

الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفى التعبير عنه بالجزء الذى لا يتجزى

ايماء الى ان المقصود فى هذا الفصل نفى تركب الجسم عنه لا

ابطاله فى نفسه كما هو فى الحواشى الفخرية ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادى مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما

من العلل الاعلى التى ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذى

هو موضوع العلم الطبعى وجب ايرادها فى صدر هذا

الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها

من الطبعى اوّلها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

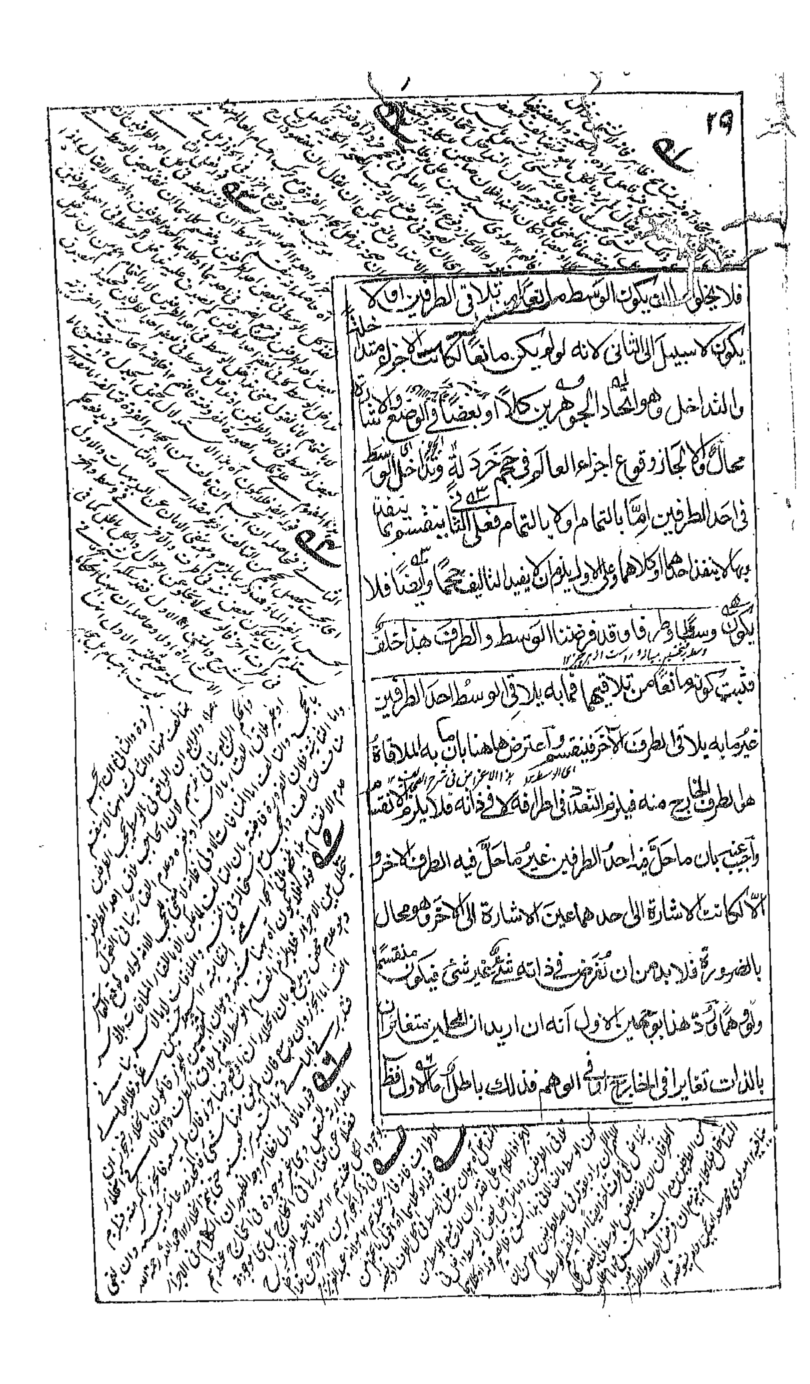
الغير المتناهية فان بطلان الجزء فى قوة قبول الجسم انقساما

لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسألة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال
لما كان مبدأ لفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون
فهو ليس او قبول الانقسام لا الى نهاية فموضوع العلم
وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا اذا قلنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث العلم الاعلى
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات
على سبيل المبادية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما
يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب

الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين الاول منهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين



فلا يخلو اما ان يكون الوسط مما يلاقى احد الطرفين او لا
يكون لا سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة
والتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا فى الوضع والاشارة
محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم فى حجم خردلة وتداخل الوسط
فى احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثانى ينقسم بما ينفذ
وبما لا ينفذ احدهما وكلاهما على الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما وايضا فلا
يكون وسطا وهو خلاف ما قد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف
فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقى الوسط احد الطرفين
غير ما به يلاقى الطرف الآخر فينقسم واعترض ههنا بان ما به الملاقاة
هو اطراف الجزء منه فيلزم التعدد فى اطرافه لا فى ذاته فلا يلزم الانقسام
واجيب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر والا
لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال
بالضرورة فلا بد من ان تتميز فى ذاته شىء عن شىء فيكون منقسما
ولو وهما وفيه ان هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايرا فى الخارج او فى الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

وامّا الثانی فلانه یستلزم ... لا طراف فی ... ها

حلولاً سریانیا کما لا یخفی وان ارید انهما متغایران ولو بالاعتبار

فلا نسلم استلزامه ان یفرض فیه شیء دون شیء ولم لا یجوز

ان یکون الاعتبار الذی یتعدد بسببه المحل عند العقل امرًا غیر

مستلزم للامتداد اصلاً لیفرض فیه شیء دون شیء والثانی

ان بعضه لیس اولی بان یکون موضوعًا لاحد الطرفین من کله

کیف والحلول السریانی اذا لم یتجزی فی ممتد لم یجز فی جزئه لان

اجزاءه ایضًا ممتد فلا یکون بعض من المحل مختصًا بحلیة احد الطرفین

وبعض آخر بحلیة الطرف الآخر واذا کان حال الممتد کذلک

من عدم الامتیاز فحال ما فرض غیر ممتد بالطریق الاولی

فالاولی فی الجواب ان یقال مغایرة الطرفین فی الاشارة

مستلزمة لجواز فرض شیء دون شیء بدیهة والمنع مکابرة

والثانی من الدلیلین فعلی ولانا لو فرضنا جزءًا علی ملتقی الجزئین

فاما ان یلاقی واحدًا منهما فقط او مجموعهما بالاسار ومن

کل واحد منهما شیئًا والاول محال وان لم یکن علی الملتقی فتعین

فتعين احد القسمين الاخيرين قيل لزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وتركت البواقي فعليك باستنباطها
او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب الجزء حججا
قوية على ابطاله سوى ما ذكره المصنف لانه اختار منها اثنتين
خفيفتي المؤنة حيث لا يبتني شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث
وامثالهما ولا على حركة الجزء او نفي شيء آخر ولا باس بذكر بعض منها تشحيذا
لاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتني منها على
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين
بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وترها
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يوجب
القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم جذر في الواقع فيلزم على اصل الجزء ان
لا يوجد الضلع لتلك القاعدة قد في الواقع وبرهان ذلك انه

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد ذي كسر مثل
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الاخر اذا تمهد هذا فنقول
اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب
الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة
في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذا
الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح
كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر
البيان في مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبنى على امكان
وجود المثلث القائم الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه
بل يقولون ان البصر يخطي في امر الله ايرة والمثلث
ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع القائم
الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقولكم الى ثبوت قائمتين الزاويتين فيلزمهم الاعتراف بالتثليث

القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع

بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة

اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا لما تبين في الاصول من ان نسبة

المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثنى بالتكرير فلما لم يكن بين

الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها

هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي

تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين

لا يوجد لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاطه عنهما مرة

بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد

للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انقسامها

والثالثة ان او قعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر

خمسين بحكم العروس واذا اخرجنا طرفا الوتر من احد الجانبين

جزءا واحدا فوجب ان يخرج الطرف الآخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا

احد الضلعين ستة لا نحو اربعة فيصير الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والزا
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر
اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار
والخامس ان اقليدس برهن في ثامنة اولى الاصول ان كل خط
يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وترية لزم انقسام
الوسطاني والسادس انه بين في تاسعة كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط
بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض
تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان قسميه احد اثنين
والآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس
مما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة
لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتخيل
خط مستقيم ثابت احد طرفيه يدار حول طرفه الثابت الى ان يعود

الى هو نعم الاول فيحصل سطح محيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي ادير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض
حجة على مثبتي الجزء اذ هذا ماذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على
الوجه الموصوف لما ذهبتم اليه وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة
انما يبتني على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره
وما يعتمد عليه في العرف من ان الفرجار لا يثبت الا الدائرة العرفية
ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للقدماء طريقة اخرى
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة اولا بطريق الحركة مبتنيا على ثبات

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال

لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان مكان زاوية له

الاشكال البيضية والمفرطحة ان يكون فيها اختلاف امتداد

عن المركز ونقصانا في الطول والعرض والطبيعة البسيطة

لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث

ويتوهم في الكرة قال واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الكرة

فانه اذا فرض الشكل المرئي مستديرا مضرسا كان موضع منه

انخفض من موضع حتى اذا اطبق طرفا خط مستقيم على نقطة تقعر

وسطا وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا

اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي ينخفض من المحيط كان

اقصر امكن ان يتمم قصره بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة الجزء

لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان

لا يتصل به يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة فاذا التي بين

فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام بلا نهاية

وهف على ما فهمه انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال

سابق فى ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المركب
من خطوط اربعة ذات اجزاء اربعة كذلك يكون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فساواهما وهو محال والا فلا فانقسم ومن جهة الحركات
كما احتجوا بحركة جزئين احدهما فوق احد طرفى
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر او كلاهما فوق طرفى
ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على منتصف فانقسم الجميع ومن جهة
المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس سامت بواسطة
ذى الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو
فرض سهم من اجزاء لا تتجزى لكان القسم الذى يحاذى سهما غير
الوجه الاخر الذى لا نراه فان الواحد لا يكون مرئيا وغير مرئى فى حالة
واحدة ولما كانت الشمس اذا حاذت احد وجهيه استنار بها ذلك

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان

الجسم ان لم تتناه القسمة فيه يلزم تساوي الاصغر كالخردلة

والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية

القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة

ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان

للجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم التناهي بالقوة

يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير المتناهية وبينهما

من التفاوت ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما لم

يقسما واذا قسما فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل

واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا

لا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام

من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة

كان مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا

الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى

وانصافه بنصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

لم يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء

غير متناهية متناقصة فممنوع بما قيل من انه اذا كان هناك

اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها الى

بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما

فهكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل

المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انضاف الذراع المتداخلة

الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك

الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب

يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع

تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما

لكونهما مترتبة على ما صرح به واضعف الدلائل على ابطال الجزء

حيث ما جعلهما ونصفه ونكيف لحصل الترتيب باعتبار الكلية والجزئية ١٢ مولانا عبد العزيز

ما يبتنى على الاشكال الغير المربع والمثلث القائم الزاوية مما يذكره

المتكلمون فان وجودها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي

ذكرها المحقق الخضري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث

هداية الحكمة ١٢

متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين يتصاعد الى ان يزيد
بقدر جزء واحد ولبعده لا يصير اصغر وثمانى الحواشى الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان
نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر
الفردة يكون الوسطانى قطرا للمحدد واحد جانبيه خط آب
والاخر جـ د فاذا وصلنا بين نقطتى آ د بخط آ د لكان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشى اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ فى عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه محال ثم
نقل منها وجها آخر على نفى الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور فى الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر بمراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا مربعا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل
ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الانقسامات بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل على
ابطال مذهبه اولا بالنقض لو حصل الجسم المؤلف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم آخر اذ لا كثرة الا والواحد فيها حجم ما فاذا اخذ
منه اجزاء متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها حجم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم بتعميم تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم كنسبة الاجزاء
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام متناهية كما سيجيء فلو لم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي

الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد

النظام والتاليف لا يوجب كليًّا ان تكون نسبة المؤلَّف الى المؤلَّف

كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد

الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية

على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة

ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين

القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة

وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون بين

الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد

فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعًا واجيب عن الاول بان

مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى

بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و

عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة و

ان كان بحثا على السند الا ان الغرض التنبيه على فساد ما ذكره المعترض و

وعن الثاني بانه لما كان الجسمان عنده مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان التفرقة بين الاعداد وا
لمقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا
كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احديهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا تناهي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه
لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخول
آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية
كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة ثم الزموا
ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان
يكون حجمه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحاب تناهي
الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا او

يكون القريب ابطأ من البعيد لما التزموا ان البطيء يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع اذا
تحركا لان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون
في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب
او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم ان يكون
زمان اللصوق والحركة اقل بكثير من زمان التفكك والسكون
بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة اصلا
ولا اقل من ان يحس بالسكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان في اصل التضايف

وقبولها الانقسامات الغير المتناهية شكوك منها ما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي
ومنها الزوم تعشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافته
ومنها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المسافة
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا
فلا يقطع المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه
الغير المتناهي غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا
نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك السريع الحركة
بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الا بطأ
اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان
بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والحق ان المتحرك لا ينقسم

الحركة بفرد آني من ازاده ما فيه الحركة في الخارج قطعاً كما نحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان
الحركة اصلاً فقد برء منها انه اذا دحرجت الكرة على
بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط
منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كان بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير
قار متدرج الاجزاء في كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالتوهم والفرض
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في
النقطة فان الحركات والازمنة كالاجسام والابعاد غير موصوفة بهما لا
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة من
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية
لا آنية فلزم تتالي الآنات والنقاط ثم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون الزوال والانطباق
فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم
التقاطم بل يبطل نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه
بان الانطباق والزوال في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه
السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح
أبينهما تلاق أم بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بجائية فرض عدمه واما التلاقي فهو اما
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي بالنقطة لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويوجد الشقوق بعينها من السرو الكل مجر وكذا القول

بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على

الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقط

واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن

اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انقسام

قسمة المقدار الى ما لا ينقسم لو بالقوة كما ذهب السيد محمد بن

عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من

ان المتحيزات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في وعاء

الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن

مجتمعة في الواقع على نعت التجاور وكان تجاور الآنات اللازمة

لها على اي وجه مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على

المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل لو جد لا بد ان

يكون متصلا وحدانيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا

من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر

ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه

تألفهن من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان

والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات

ان كان متناهيًا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد

على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيًا متعينًا

بالوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك باللاتناهي اللا

باللاتناهي الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود

الاطراف يستدعي محلًا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام

انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث

القطع والتناهي ومتى اشية بتوقف الحلول لها على تحقيق ماهية

الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فان نظام مفتشا كاستلزام حصول

الآن غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من

المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم

مع انفصاله عما مضى وما سيأتي منهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم

فاذا انعدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة

النقطة بحركتها هي فيه كجسم طبيعي الى اجزاء غير منقسمة واقتضاء

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق واللامماسة اذا كان الحركة كالاول لحصول ثم العدم
حينئذ في ثاني آن هو المبدأ لا في آن آخر بينهما زمان والا لم يكن
ما فرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءاً اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض بين مبدأيهما في اين فيكون كل منهما متساوية لا[illegible]
الاخرى ومنها اشكال الطفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف
قطر من اقطارها اصغر من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه في كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطاً منطبقاً على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فاني قبل
يتحرك يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من
ان يصير اولاً مثلها فهذا هو الطفرة بعينها وتقرير آخر ان الزاوية

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بلا فاصل ان تصير قائمة لازدياد ما هو ازيد مما نقصت بعض القائمة
عليها وبقي آخران الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا
رجوع ذلك الى موضع التماس حتى كان ابتداء فصح بيان بلوغ تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط بتصير قائمة كما لا يخفى
الاذكياء حل هذه الاشكال فذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة فذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله وای دنا الآخر وهو ان الزاویة المختلفة الضلعین
لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احیطت بمستقیم
ومستدیر فهی انما تقع فی طریق تلك الحرکة بالاعتبار الاول فقط دون
الثانی لان شیئا من الزوایا المستقیمة الخطین لا یمکن ان یساوی زاویة
مختلفة الضلعین وکذلك بالعکس فانه اذا طبق الضلع المستقیم من
المستقیمة الضلعین علی المستقیم من مختلفتهما فاما ان یقع المستقیم الآخر
بین المختلفین او خارجا عنهما اذ لا یمکن ان ینطبق المستقیم علی المستدیر فلا
تنطبق المستقیمة الضلعین علی ما هی مختلفهما وبالجملة یختلف
حقیقة الزاویة من جهة اختلاف الضلعین باستقامتهما معا
وکون احدهما مستقیما والآخر مستدیرا والمستدیر والمستقیم
مختلفان بالماهیة النوعیة فشیء من افراد احد المقدارین المختلفین بالماهیة
لا یقع فی طریق الحرکة فی الاشتداد والتزاید بحسب المقدار المنطبق بالحرکة مثلا
لا یساوی شیء من المراتب المقدار لها سطحیا وبالعکس لکن الافراد المتزایدة
فی السطح بالحرکة لا یبلغ فی شیء من حدود الحرکة الی مساواة الجسم ما
وبالعکس فکل فرد من جملة نوعی الزاویة اذا کان مختلفة

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبدء والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدء والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة
على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي اصغرهما الذي يعدهما
عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية تعبر عنها بانه
احدهما من الآخر بان يقال هذا المقدار ضعف ذلك المقدار او ثلثه او
جزء من او جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس
بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وقد
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما انه انقص من صاحبه وهو
لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالقسمة الشقية عندهم

وإذا تمهد هذا فليس لقائل أن يقول إذا انتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفيهما بأنها أزيد أو أنقص من الأخرى فلا بد أن تكون

بحيث يمكن أن تتصف بالمساواة معها إذ الزيادة عبارة عن كون

أحد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه كما أن النقص

فقد ظهر أنه يمكن أن يصير مقدارهما أعظم من الآخر ينقطع بدون أن يصير

مساويا له كما إذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة نعتبرها

الفرجار إلى أن تبلغ نصف الدائرة فتصير أعظم من القطع مع أنها

كانت أصغر منه بدون أن تصير في الوصول إلى شيء من حدود الزاوية

مساوية له فاعرفه فإنه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم أن ما ذكرنا

وإن كان مخالفا لما عليه المحققون من أن بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست محدبة على

سمت واحد لا توجد نسبة أصلا لا الصمية ولا العددية ولكن

القدماء فيهم من تمسك على أن بينهما تحقق النسبة لكن لا مطمع

الصمية توجد فيتصف بالمساواة بتمامها صمية دون المساواة وسا

سائر النسب العددية وما يقال ان النسبة نوع الاتفاق و
التجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الصهية **فصل**
في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال ولا
منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري
فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى
ومسماها اي ما يقبل الاتصال والانفصال الذين يطرءان في الجسم
على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الكيفيات النطفية
والحيوانية والطينية والهوائية وغير ذلك فان ذلك امر ظاهر والمسمى بالمادة
اي الهيولى او الشيء [illegible] ووجودها على حسب هذا
المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين او خلق الانسان
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية
نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا
او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان وحيوان فيهما
ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما
ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيئة النطفية او الطينية
بطلت عنه تلك الهيئة وحصلت فيه هيئة انسان
او هيئة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقد
الكافة لان كل من في الشرع يذكر التبيت منه شيء او تزوج
ليكون له ولد يحكم على الشرع بانه مبتدع ويفرق بين
وغيره بانه من اتباعه وان عاند معاند لا يلتفت اليه و
بالجملة اصلا فظهر ان الهيولى من حيث المقوم صلة لكما وقع
فيها خلا اما النزاع فان ذلك الاجزاء لا يتجزى اصلا
او ما في حكمها انها تنقسم في جهة او جهتين او غير متناهية كما ذهب
اليه المتكلمون او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب
ذيمقراطيس ونفس الجسم كما هو رأي جماعة من قدماء
اكثر التبسط من حكم عليه المتأخرون من المشائين فما ذكر الاجسام
اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كلية بالانفصال
والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الاجزاء

اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال والاجسام
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفسه لا
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم
الذي هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من
جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات
الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط في الخارج او مركب من مادة وصورة تحاذيان جنسه
فصله وعلى تقدير تركبه هل هو مركب من جوهرين او من
جوهر وعرض والاول مذهب افلاطون الالهي على ما هو المشهور من
سبقه والثاني مذهب الشيخ المقتول وحكي انه رجع الينا ما اختاره
في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر
وابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرأ عليه الانفصال اما ان ينعدم عن اصل حقيقته بالكلية او لا
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض ام جوهر فهذا تحرير محل النزاع

الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشيء
في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا احق مما قيل في تعريفه بحيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا ويرد عليه انه ينتقض بحلول
الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم
يختل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي حلول
الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة
مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفي بالاتحاد

بالاتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان فيلزم على هذا ان يكون
المكان حالاً في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن
لاتحادهما وضعاً والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما
ذكره هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد
المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان
يكونا متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها
ويتجه ايضاً الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة و
من فسّر الحادي بكونه اختصاص الناعت فاعترض عليه بانه
ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل الناعت اشتقاقاً
مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه و
بالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه
وما اجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي و

غيره محل تأمل ما قد يقال المراد [illegible] ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون الشيء حينئذ حالا او محلا
بل الاشتقاق وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص
هو للنعت بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض
يعتد به فيما عرف المحال بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا
الخلل ودفع بعض منها بالتزام اسوء مخالفة لظاهر الكلام والتطويل
في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيئة [illegible] والحال
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا لان
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية قسمة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا يجزيء [illegible] الى الفعل الا متناهية العدد
منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء و

وهي منقسمة الى الكسرية والقطعية ووهمية جزئية تحليلات

كثيرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء

الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة

اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض

عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين

كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم

الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل

والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل

يستلزم حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية فهي

عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها

نحوا آخر من القسمة بهذا الاعتبار وكذا القسمة المقدارية التي

انما تطرأ على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية

بحسبها يصير الجسم ذا اقسام متناهية او غير متناهية كان القسمة

الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجمع معها

وليس لنفس المقدار التعليمي تهيئ لقبولها سبيل تهيئ غير

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة

ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق

عليها مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والهيئة الجرمية تلحقه

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في

كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق

الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام باسرها

لا تتفاوت في صحة قبولها لا نحاء الاقسام اللهم الا لمانع خارج

عن كونها جسما مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القبول يطلق

لعل المراد من الجسم المطلق الصورة الجسمية المتعلقة لا المركب منها ومن الهيولى لا الاول

بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف

بامر سواء وكان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة

بالزمان ولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد

ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل له بعد

بعلة ح و ... حالة يحصل بها هذا المعنى و القبول بهذا المعنى

لا يجامع الفعلية والحصول بل ... شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة

هذا المعنى فالتقابل بينهما تقابل العدم و الملكة وان عرض لهما

تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول و ما يقال من ان القابل

يجب وجوده مع المقبول لا ينافي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل

في وقت كونه قابلا اي من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل

ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له و لو

القابل قابلا و هذا كما ان القبول بمعنى الامكان لا يجامع الفعل لكونهما

متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما

ايضا ... غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي و ههنا تشبيهي و كما

الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل و

يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود و العدم

سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى

الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية

الى ماهية و وجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة

نحو ما من التاخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر

كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية

التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها

ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير

منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة

والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه

يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او

بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتفاق الا

يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشيء لا بالقياس الى غيره

وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما

هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون

الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه

الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل يلحق مرتبة

الجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والمتجزي

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس
متصليته و ممتديته لا امر يقوم به فيصير منشاء
لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد
الصورة الجوهرية او مع الفائها وجوهر آخر على اختلاف
رايي افلاطون وارسطاطاليس الدليل على ان اسم المتصل بهذا
المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات
الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة اما الكميات المتصلة
فهي مقادير الابعاد وان الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم
بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض له بسبب الكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في
ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما
يصير ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين فيه ابعاد متمادية
يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين فالجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تعين امتداد وتقدّر انبساطه فان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متأخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فمعناه جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله في
المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه الاثنان
من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم
ليس بواحد او كثير وثانيهما كون الشيء بحيث يتحد بين اجزائه
بعد فرض وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق
على فصل الكم من خواصه قبول الانقسام الى غير نهاية واما الآخر
فهو اضافي وله معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر ويسمى
ملاقياً سواء كان جزئين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركته جسم آخر ويقال
لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المنفصل مطلقاً او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية
واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات و

والربائية مما يتعسر وبالجملة كل ما شاء يكون عسر القبول
بقابل المماسة فاذا تقرر ما ذكرنا من شرح الالفاظ الثلثة فنقول
لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة والتضايف وكذلك لا يجتمع
المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث
هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن
كونها سببا لكليهما اي لامرين الذين هما مختلفان واقعا اعني
الاستعداد الى مبدء يتأتى الجهتين بذاتي الاشارة الى
جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون
بالقوة ومن جزء آخر يكون بالفعل فيصار الى امر بتلك الذات
ذات الجسم ما هو ان ينتسب له في حقيقة الى حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصنف ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني ان
الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا بهيئة
والدليل عليه قوله لانه اي وان لم يكن شيء مما يقبل

[illegible]

الانقسام من اجسام التي تلينا كالماء والنار فهي لا تنقسم انفصالا

حقيقيا كما انه متصل حقيقي يلزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعلم من كلام المص

ابطالهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل ولو لم تكن

متصلات جسمية في حد ذاتها انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه

المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي

تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قابل

قبوله متصلا واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول

يقبل قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه ههنا بحث و

هو الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما متصل

واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء

الذي لا يتجزى او مما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين. فلما

[illegible]

[illegible]

قلنا ان مختار محققي المتأخرين ونقول انه مركب من الاجسام الصغار
القابلة للانقسام في الجهات الثلث فرضا وليس شيء منها
قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ذيمقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
في نفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير
قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية اي
الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
(اي في نفسها)
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية
فما يحكم على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان منع عنه مانع خارجي فهو غير قادح في جواز

وقوعها نظراً الى نفس الذات من حيث هي هي فانقسام تلك الاجسام

بالانفصال يستلزم جواز التفكك في اجزائها المتصلة بالانفصال التام

والتئام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالا

اي التئام قال في القاموس التأم الجرح للبرء والتأم ١٢

لتئام كذلك وان صدّها عن الفصل والوصل صادّ لاحق وعاق

عنهما عائق خارجي فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذن

اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية

وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما

وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وعما

ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام

متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب

على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون

الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ قبولها النوعي

هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سياتي بل صورة

اخرى نوعية والمقصود اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي

لا تأبى الانفصال ولا الاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن بعض ما اشتمل وجسم مفرد منها يوصى الى المط ولا حاجة الى

اخذ كونه مماثلا لجسم آخر فيهما فان مشاركة اجزائه المقدارية

معه فى الطبيعة النوعية يقتضى ان يصح عليها ما يصح عليه

بالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل

عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما

تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه فى نوع واحد وما عارض

عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الجسم

الديمقراطيسية ليس الا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا فالصحيح

ههنا بمعنى مطلق الموصوفية فى بدء الامر ولا يمكن ان يقال

عليه استعدادا نظريا ان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون

كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر

الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لها بدلا عن

الانفصال والانفصال الفطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا فى ابتداء

الخلقة لا امكانا استعداديا نظريا بان الانفصال والانفصال فى الخارج ومناط

على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتوضيحه ان الانقسامة الانفكاكية عنده

المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهر اخر ممتد
وهذا هو المحوج الى الشيخ ... ومجرد امكان القسمة امكانا
ذاتيا فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال الذي ما
هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه من دون
حلول هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون له جوهر حامل سوى
ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا
يقتضي ان يكون لها قابل سوى ذاتها المجردة بل المحوج الى القابل
استعداد العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين
المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصول
قابل آخر غير ذاته بخلاف امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يابى الاجتماع
معه واللا اجتماع اصلا فلا يحتاج فيه الى قابل لذلك الشيء غير ذاته
وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة
الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان امتنع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة
النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك
على الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرقا

فرقا بين تجويز الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك
ان الانقسام الوهمي من المقادير لا يتوقف على تجويز صحته اذا كان منشأه
انفصال عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه
عندهم متصل واحد قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام
الخارجي وايضا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز
العقل وقوع شيء لا يساوق امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق
شيء بادي النظر ثم بعد اقامة البرهان على خلافه واذا لم يكن امر ممتد قابلا للانقسام
في الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة
في المجردات فان ذلك لا امتداد له ولا يصح له الا ان نتوهم
فيه شيئا دون شيء فلا يمكن ان يقع في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كري الشكل لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط
الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام
لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما يكون بالنقطة
فتلك ولا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

بل يكون مركبًا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن هناك جسم واحد

هف ولما اثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان

يطرء عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات

الهيولى في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان الاتصال المتصل قابل

للانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار

اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه

فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر

الممتد فعلى هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر

والاخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى شيء منها وقيل للصورة الجسمية

اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه نظر لان علمت ان الجسم في مرتبة

ماهيته متصل وفصله ليس الا هو قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل

هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد

ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل

وقيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات

والى مقدارها بالعرض فيه انه ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد

اي مقدار في الجسم فيتحد به انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم
واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها اي مع
الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل
بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وبهذا هو الذي اختاره المحققون
ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار
في التحصيل وتوضيح ما افاده بعضهم من ان الجسم لا ممتد
واحد في الجهات فاذا اعتبر ذلك الممتد في الجهات على الاطلاق
تعين امتداداته تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا
او مقدارا مخصوصا وكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا
اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا
واورد عليه انه لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من
الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما اجاب عنه
بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر
والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له وجود اصلا ولكن

من معنى الجوهر عنه مبنى التعريف حيث اخذ في الموضوع

تعريفه بل الحمل والعرض لا يلزم ... في تعريف

العرض اذ لا خفاء في ان الجزء المركب من العرض ... ما

حيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الجزء

وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعًا لاحتياجها

في الوجود اليها لكنها انما تكون موضوعًا بالنسبة الى المجموع

المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو

مجموع فليس الشيء لان اصل ... الى هيولى الجسم ... لو كان

من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ... اذ لا ... موجودا

حقيقيا له وحدة حقيقية بل ... اعتباريا له وحدة اعتبارية

فلا يكون من قسم شيء منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على

ما بيّن في موضعه وبما ذكرنا لا يندفع هذا ... الصورة المستلزمة

للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول ... ولا لزوم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه

مع القبول اذا لم يكن سببا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا

الا كان عبارة عن جلا موت متصلين او عدام ملكية الكان عبارة

عن زوال الاتصال عما من شأنه ان يكون متصلا فتعين ان

يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان الاصح

المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهر بين

على رائهم حجتان الاولى ما ذكره المصنف بقوله انه لا شك ان

الجسم جوهر متصل في نفسه مستلزم ما الا مر متصل في نفسه

وعلى كل من المذهبين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال

فنقول هذا الامر الذي هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال

اللازم والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

اذ لو كان المتصل والمستلزم للاتصال الذي هو الجوهر المتصل بنفسه

قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه والمنافي

اللازم والآخر عارض في ذلك حين طريان الاتصال ويقبل

ضدهما او عدمهما ولا يلزم عدم اللازم في ذلك حين طريان

الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال

والانفصال في الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير

الجوهر المتصل سواء كان ممتداً في الأبعاد الثلاثة او بلا ازمة الثلث هو
المقدار او على اختلاف القولين بل قابل معنى آخر هو المراد من الهيولى
الاولى في تلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يتصف الا
بالاتصال بناء على بطلان الشكل الثاني الجسم قابل للانفصال فالقابل للاتصال
نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم عين الاتصال نفسه اذ لا يكون
الاتصال بخارجها عن حقيقة الجسم ولا كل حقيقة فيه فهو في الجسم فله جزء
آخر يقبل الانفصال والاتصال فذلك الجزء الذي لا تقوله جوهر
الجوهر المتصل بذاته فهو الهيولى انما كونه جوهرا فلبقائه في
حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم بقاؤه بقاء جوهر متقوم هو من موضوعه وعلى التقدير
يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو المطلوب
واما كونه محلا للجوهر الممتد فلاتصافه بالوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية تصير بارتفاعه
لاتصافه بذينك للمتنافيين بل لان اتصافه بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصور

الكثيرة اذ المعتبر بالتوزيعة الاتصالية والكثرة الانفصالية هو
الصورة الواحدة والصورة المتزايدة لا غير كما سبقت الاشارة
اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت
الصورة الممتدة بنفسها نعتاً للجوهر فالجوهر المتمدد يكون
محلاً لها في هذه الحجة ابحاث الاول ان بناءها
على ثبوت الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نم
في الجسم الاتصال لذا قيل انه من قصور الكلام وما يشهد ويؤيد
انك اذا شكلت الشمعة باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء
اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تنفك
عن تفرق اتصال وتجدد افتراق فالمطوّلة منها اذا جعلت مستديرة
يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطيلة
يفترق منها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع
تفرق الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون حقيقياً الثاني
الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود مثله بعد زوال
الانفصال لا شك في عرضيته فان ايجاب تمديد تواردا الانفصال

والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيبقى كما هو

وكل ما لا يتغير بتغيره حقيقة ما يعرض لشيء فهو عرض فالاتصال

الذي يبطله الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم

امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار

التعليمي والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة

واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا

ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حيث

تبدل الاشكال على الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع

هذه الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة

الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات

واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث

هو جسم لا يتصور بذلك قابلية للابعاد الثلثة على نعت الاتصال

وانفصالها وابها ولو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله

للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم

حد ذات بنوعيست كه اگر گسسته شود قابل ابعاد بود

والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة
في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبيل العارض كانت
بحسب الوجود اما من المجرد عن الجهات والابعاد واما مؤلفة
من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالا
والجهات ويلحقها الاتصال فيلحق الانفصال الى النهاية في مرتبة ثانية
كلاهما باطلان فما بديهة للابعاد انما تتصور اذا كانت متصلا
بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت ان الاتصال
الجوهري اولى فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام
لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جوز تركب
من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حقيقة
الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا لا يقوم بجزء الكل
في الجزء الآخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على
المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم
وان كانت متصلة بالاتصال يحصل لها من قبيل الصورة لكنها في ذاتها ليست
لا متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون له اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد
عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما
يلزم ذلك لو لزم من عدم انفصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع
بل يجوز ان يكون الجسم دائماً اما متصلا باتصال عارضي او منفصلا بانفصال
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة
ولا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وحصولها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال والانفصال
من قبل نفس ذاته بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواصلة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز و

والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بتعينه
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا
انما يلزم المنافاة لو بقي بتشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك
واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض
فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر اما اذا تبدلت
الاشخاص بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة
نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص
وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم
واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة
على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع ان
الجسم لا يتضمن اتصالا جوهريا لكنه هو المقدار لا غير وانه ليس في

الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج فيحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يقولون للجسم المتصل الواحد لاجزائه هيئة فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير
قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو المسماة الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهي بعينها المقدار ولا يقابله الانفصال بل الاتصال يقابل الانفصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال
ان المتصل شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء

بشيء فان هذه اطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتني الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعيد والطولية على الخط والاطلاق
المشتق بهذا الوجه شائع في بادي الرأي من العامة كالموجود بما هو
فانه بمعنى الموجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير يعني زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فمرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم
وانفصالها عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
المصوصة اذا كبت على الماء شبهها قد شوهد عند الكب
الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

الى الحكم بان الماء لم ينقطر من الهواء بقدر ما ياخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق انه قد جرب ترشح بعض الادهان
من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك فى الهواء الذى هو الطف
من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام فى الجسمية وافتراقها
فى المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما فى حكمة
الاشراق بان اشتراكها فى الجسمية هو اشتراكها فى نفس المقدارية
المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها فى المقادير هو
اختلافها فى خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين
المقدار الكبير والصغير ليس بشىء زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغر والكبر
بالتفاوت فى المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف فى نفس ماهية
الشىء على ما هو رأى الشيخ الالهى وللقدماء من الرواقيين فانهم
يجوزون كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر اخر كجواهر العالم
العقلى وجواهر عالمنا الادنى الجرمى وكذا يحكمون بان حيوانا يكون

يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان مثلا و
انهم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على
ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض
الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من داب الحكماء الاقتصار في
تصحيح المعاني على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ لا
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم
وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر
وعرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم
المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى التفاوت في الاصطلاح
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذاهب المقادير

فى الجوانب وهو عرض فى المقدار الذى هو جوهر مجموعها هو الجسم الجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهرى هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذى يسمى بالنسبة الى الهيئات والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه بتسمية الجسم وحدة المقدار فى احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار فى الآخر فان فى ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه فى بعض المواضع من المطارحات وغيره صريح فى انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفى التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا او غير مقدار واما التنافى بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومى المتصل كما اشرنا سابقا احدهما الصورة الجرمية عندهم وهى المتصل على الاطلاق الذى هو بحيث يصح فرض الخطوط الثلثة ابعادا متقاطعة فى الجسم والآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء التى هى المشتركة الحدود

الحادث في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا او كلا ولا عادا او معدودا
او مشاركا او مباينا بخلاف الثاني وكذا اشتهر
بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون
في الجسم على رائهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو من دون
تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين
المقداري متناهيا كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث
يمسح بكذا وكذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه
هذا بيان المتناهي ١٢ هذا بيان غير المتناهي ١٢
فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض
جزء له ولو اذا انعدم ١٢
ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين
توارد الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وا
ههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب نسبة في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود

الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او
جزئيا لاجائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له
في الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
لم يكن في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي
وآخر جوهري فذلك مح لان الامتداد طبيعته واحدة ومفهوم واحد
لا يختلف فيه جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا
وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية
الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه فما هو في الكل اكبر م
هو في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو
مقدار لا شك وثبت في كل الجرم المتخلخل لزائد مقداره
الصورة الجرمية وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان
فهو اذن صار زائدا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

عرض فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري على الوجه
الاول بما حاصله انه ان اريد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم
للجسم العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اريد به الكلي
الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا يجوز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره
الا قلت ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين استدل
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما
كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي
او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو راي جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم
ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم وامارات للتشخص
فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان
لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له الا بمعنى كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا في

الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين المقدار فقد

ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان معينان

احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر

عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام

وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي

فذلك اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم

تحدد الآخر تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول

بان الامتداد الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني متعين

الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين

الذي لابد في الابهام المقداري وقد ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدار

وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في

مراتب التقدرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي

ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في

الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا متخصص ومن التعين المقداري

ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الامتداد
الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم
للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي
ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات
المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصور التي ذكرها فان
كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل و
الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرم
وان كان الجرم امتداد معين باق وآخر زائل فذلك محال لانه
امتدادان عرضيان جزئيان فيما اجاب به عن هذا البحث يتشكل
جواب عن دليله بما في الباب ان المعنى الثاني هو عرض عند
وعرض عنده اقول فرق بين تركيب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند
وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات
فيه [illegible] ان [illegible] بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهر المتقوم بكل
بالانو مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان لاختلاف الجسم العيني المتقوم من

بعض فانه مما يجوز عند العقل بقاوه العيني ببقاء احد الجزئين
بعينه والجزء الاخر لا بعينه بل بما ورد الامثال فما ذكره ذلك المحقق
لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكرنا لا يقال ان الشيخ الالهي قد صرح
برجوع الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يتمشى منه الاستدلال على
نفيه لانا نقول ان ذلك شيء اخر غير الامتداد المفروض الجسمي عند المشائين وقد
علمت ان للجسم معنيين احدهما الصورة الجسمية عند المشائين
والاخر المادة الاولى والشيخ الالهي انكر المعنى الاول … كان جوهرا
او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في
حكمة الاشراق والى عرضيته وكونه جزءا للجسم في التلويحات كما
علمت ما نقلناه ومحاصل الكلام انه لما كانت الصورة الجسمية عند
مثبتي الهيولى على ظنه امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم انه كيف
يتقوم بهم جوهر عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده
فهو ليس امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب
الذهن فان للعقل ان ياخذ الماهيات على وجه لا يأبى عن الحمل
على كثيرين فكما ان للجسم مرتبة اطلاق وتعين بحسب العقل

بحسب العقل فكذلك المقدار نأخذه العقل ان يميز بين
الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون
عرضيا كما ان المقادير الخاصة مقومة الاجسام الخاصة بل يكون
عرضيا كما هو رأيه واما ما ثبت عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس
الا النسب الطول والعرض والعمق وليس شيء منها مقدارا للجسم
هو من عوارض المقدار الجسمي ومن ثم لم تثبت عرضيته وقد
استدل بما ذكر من التخلخل والتكاثف الحقيقيين على ان الجسمية لا تقتضي
الاستدلال على عرضية المقدار الجسمي بتوارد المختلفة من المقادير
على الجسم الواحد اذ تكاثف وتخلخل واما الجواب عن الوجهين
الاخرين منه على ابطال المستند بالمعنى المذكور ففي غاية السقوط
بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف شيء بذاته بكونه كلا
او جزئيا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر
البحث الخامس سلمنا ان في الجسم اعتبار الاتصال امورا ثلاثة الاول
جوهر متصل خارج عن ماهية الجسم والاخران عرضان فيه الاول عليه
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر يتوارد

الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه
امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون
لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات واما انها يجب ان
يكون واحدا بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة
الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان
الواحد والبيد الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تألفه
من اشياء لا ينضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل
للاتصال والانفصال واحدا شخصيا فيجوز ان يكون ذلك
الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد
اتصاله الذاتي فيجوز لاحد ان يقول ان الانفصال لا ينافي الاتصال
بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان متصلا واحدا بعينه صار
متصلا متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين والزوال
هو لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره
بعض الاذكياء بعد تمهيد بيان ان وجود كل شئ عبارة عن نفس ما
به يتحقق سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فبعد

كل من التشخص والوجود وحدانية يوجب تعدد الاخر وحينئذ

نقول المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن

الا موجودا واحدا له ذات واحدة وتشخص واحد فليس لاجزائه

الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول

الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام

وحصل موجودان متشخصان هويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعينها ليس الا بحسب الفرض وههنا ان التعينان

بحسب نفس الامر او يقال فيهما اما ان يكون وجودهما حال

الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا

لا سبيل الى الاول لانه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعين

الوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال مساوق للوجود الحادث
بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات
يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر
وهو ايضاً خلاف المفروض من ان الوجود نفس الموجودية المصدرية
المنتزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور تعدده
مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين
حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد لهما
من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال فاذا
خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل
تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقاً فيكون القابل
لهما معاً جوهراً آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر فان القول بان
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودية او مستلزم له او عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن قائلون به لكن

كون ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد وحدوث الموجودات
وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الانفصال بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الموجود
بوجود متصل واحد او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر المنعدم لاجزائه ان يكون المعروض
الموجودات والتثنية هو حقيقة المقدار اولا وبالذات ونحو
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل
مقدار واحد وتشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال فهل
المقدار المعين ووجد مقداران آخران وفي كل واحد منهما تشخص
غير تشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا
وجودا وتشخصا بل نقول القابل للابعاد حقيقة متشخص
في شيء واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو [illegible]
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة وفطرية وهذا التشخص

له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبيل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عند كم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية الا بزوال
الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى
امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح اجراؤه في ذات الجسم غير بين في
بعد فان ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل النظر
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة
اذ قد سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره
ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير
متصور انما المتفق في هيولى العناصر انها متعينة الذات بمعنى ان
لها تعينا تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي قلنا ان
الممتد انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته

ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه في الهيولى وأقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان الانفصال عليه ما كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الانفصال يوجد فيه ما لم يكن موجودا قبله فح نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المط لان المتصل الحقيقي عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبوله للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي الاجزاء [illegible] ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

البحث السادس

والاتصال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شئ واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة
وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا
بالانفصال او مفطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه
بعد انعدام مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثاني يلزم
كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو ينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في
حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم
المفرد منتهيا الى اجزاء غير متناهية حسب قبوله الانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه لتوقف الانقسام
عنده او توقف على انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد

وليس كك هذه الجواهر الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية و
الابعاد المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل
الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية
ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها ومتألفة
الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية
كما توهم ذلك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان
بواسطة الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية
ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة
الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان
وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية ومساوقة لها فلا يخر
ذاتها حين الانفصال فمادة الجزئين الحادثين عند الانفصال
واحدة في ذاتها متعددة الجزئين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب

باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء
منها ليلزم التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال
في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث
والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد
بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته وكل
مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا تاباها فهيولى الجسمين اللذين
احدهما في المشرق والاخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع
اثنينيتهما وحصولها في الجهات المختلفة والاحياز المتباعدة
عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في
تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي
الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى
مفهوم سلبي من لوازمه نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة
المتصل معنى وجودي نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث له قوة
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو

هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى

امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة

ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدء الحالتين

الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحركا هو

من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب

مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه

على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكلما

هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل

هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة

ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح

نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان توجد فيه امور كثيرة فتلك القوة

لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل وثابتة فيه او ثابتة

في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد

في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحل الجسم فيلزم ان يكون ذات

هذا الاتصال هو هذا الاستعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون

نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة
لا يتصور ان يعدم عند خروج ما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى
مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان
جوهرا مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذى فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المأخذ وللاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا تكون
القوة موجودة للجوهر الممتد ولم لا يجوز اذا كانت القوة ثابتة لشئ يلزم
ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة
في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متحصل
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت المحال

الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معًا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرًا ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات

اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلا بد لها من مبدإ لانتزاعها ومنشإ لحصولها والقوة وان كانت عدمًا ولكن لا يكون عدمًا بحتًا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ ما من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدإ والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها ما هو بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين و

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
مبدا الحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثيتا القوة والفعل معًا فلا بد له من مبدأين يكونا منشأ ان
يتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قولنا كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل
من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة
ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
وكان قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

كونها بالقوة انما هي من جهة قابليتها الموقوفة على نحو المادة التي

هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة فجهة القوة في كل شيء

ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى

جده وبهذا الاصل تنهدم شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة

في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى

الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود

بالفعل وهي ايضاً مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل

ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا

لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية

في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في

الوجود جهتان لها متمايزتان باحديهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة

اللهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه

بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة

والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد

لكل فعلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال

ان القابلية والاستعداد ليستا سوى جوهرية لانهما حال الشيء
بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء اخر له
في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقته
تتسم بلحوقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات
في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى هيولى باعتبار القبول
فيكون اضافة القبول داخلا في مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والبدن
انما يسميان نفسا وبدنا باعتبار تدبيرهما البدن والمملكة واعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا لمفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية
وايضا لا يصح ان يكون فصل الجوهر القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر
المحصل لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون الشيء جوهرا محضا
بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد
له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة
وكلامنا في حامل الصورة فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة
لامور عرضية واضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون
في عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل

الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغيرهم ما يترتب عليه
تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس
المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها
لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول
القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو
قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية
فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم
الا لو تناهى مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد به مفهوم العرض ما يكون من لوازم الموجود في التسمية
مفهوم الموجود في الموضوع فلا نعلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر
صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نعلم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا
المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر

عليها والحقائق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء من المقولات

العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي

بعد ابحاث ذكرناها في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم

ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم

قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها احدى

جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها مع بقاء

معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها ماخوذان من جزئين خارجيين

هما مبداها اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة

عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد

منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن

الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله

مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله

الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق والمستلزم

للاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركيبه من مادة

هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب وهذه الحجة ايضا مبنية

قريبة المأخذ من الاولين ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها
كما يظهر بالتأمل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله
ولي الحق ومظهر الصدق الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتأخرين
وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية
والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وتقدست عن الموجد ذاته
والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة
الموجودات الممكنة هي المعدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره
عنها دون غيرها ولايجادها اياه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية
والموجد الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها
فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر مناسب
لكل واحد منهما من جهة وهو الهيولي اذ هي من جهة كونها غير متحيزة يناسب العقول
ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها الاستعداد تصير واسطة لصدور الصورة
اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولي على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر
بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولي

وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالقوة مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل وافادة وجوده فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان
مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور
الجرمية عن المفارق يتوقف على صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون
وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من
الاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد و
الاجرام فيصح صدورها عنه بلا توسط شيء آخر لا يقال ان
جسمية الفلكي يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون و
الفساد على رايهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل
جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس كذلك هف واما لامر آخر فهو اذن اما حال
في جرمية الفلك ومحل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان
لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا

مباينا فهو واما جسم آخر او قوة في جسم ومجرد لكن جسم وجسما وللاول

كان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما لجسميته فيجب الاتفاق

وقد بطل واما القوى زايدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من

اللوازم عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها

فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو

وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت

وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث

وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات

فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة

فلم يكن اقتضاؤها للموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها

لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص

بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية لما لزمت الفلك

لشيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك يقتضي

معا فلاجرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرمية

الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر

الاجسام والاحادث المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما وعكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سيجيء فيثبت احتياج الاجسام كلها الى
الهيولى وهو المطلوب هذا تحرير الحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردها على كثير من الاذكياء فما قدحوا في شيء من مقدماتها واقول
انها مقدوح فيها اولا فلانه يتجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها
ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيها فلا بد من احتياج وفاعل اسند لزوم
القطبية لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعنايات التي
علم تعالى بها انتظام الاجرام فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما استند ههنا يستند هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها ان المقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك الآن المقتضي
للزوم المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
لكان ذاكا مقتضيا للمحل كالصورة النوعية فهو ينتقل عن محله بالذات فهذا لزومه

لزوم لذات المحل من ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه يكون مخصصا به ولا يجب فيما اشترك
في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون الحال متخالفة بالنوع معلولة
متفقة الماهية وملزومة متخالفة لازم واحد في الجسمية الفلكية وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا
بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينا
بما هو الحق والصواب فنقول لما فرغ المص من اثبات الهيولى للاجسام الكائنة
الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال اذا ثبت ان ذلك
الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية واطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا

لم يكن مفتقراً الى ان يكون حالاً في محل وليس كذلك فهو ممنوع فتعين افتقارها اليه

بتوهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد لئلا يلزم اجتماع

المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون

هيولى واحدة محلاً لجميع الصور وكون كل جسم مركباً من جميع الصور وجميع

الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد

ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل

المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الى المحل الخاص

للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة

مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص

لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضاً افتقارها الى المحل المخصوص بسبب

عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس

الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار

بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من

حيث هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا

يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشئا عن الامور
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
مدافوع لا لما قيل من انه اذا لم يكن الاحتياج ونحوه مستندا الى الامور
الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بشيء لا احتياج
ولا غنى فيلزم ارتفاع النقيضين فان محال ارتفاع النقيضين بحسب
ملاحظة العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر
لا تجعل العقل متطرفا فيه كما هو مذكور في موضعه بل لما نقول من انه لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها ولا لامر لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها
في بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي
كان يصح لصورة واحدة مقارنة الموضوع ومفارقته فان الصورة المفتقرة الى المحل
لعلة خارجية اذا لوحظت من حيث هي هي مع قطع النظر عن علة افتقارها يجوز عنده
العقل افتراقها عنه وذلك بطريق ضرورة ان الوجود الناشي لا ينفك عنه الا
الى المحل بل بعده وايضا لو انفكت عنه تجردت وتشكلت فانفصلت فاحتاجت الى المحل
واما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية بل
باللواحق الخارجية فقد يتوهم ان اللواحق الخارجية كانت هي الجسمية وحدها

عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان للشيء
بالقياس الى المحل لاجل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية الى المادة من حيث
هي جسمية فلا تأثير للخارجيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب من الهيولى
والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في
ان احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشبة فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان
المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار لابد ان يحتاج
الى فصول حتى يوجد شيئا محصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يصير بحصولها
غير المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على

على انه شيء خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو
انا لو انظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة
في امر محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على النحو المذكور ولا امتياز
بينها بحسب المعنى المحصل الذي احتوى فلو جردناها عن اللواحق والعوارض
لم يبق الا ذلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقيقة افرادها بعد التجريد عن
المشخصة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية لاشتمالها او اشتمال احدها
وعلى جزء آخر وليس كذلك هف ومن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد
ايراد النوع و ابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجح و يقول
ان ماهية الجسمية غير معلومة والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم
لازم لها ولعل اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت نوعية الملزوم فيحتمل
ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها
في وجوب الجوهر القابل وعدمه فتامل وقوله في جوابه ان يقال الاحتياج الى
القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال
والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم مقتض للحكم وفيه كفاية

فلا حاجة بنا الى الا نعلم لان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من

هذه الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد

عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس

طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانين

على هذا المطلب اعنى اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل

والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما

كما للفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما

ما ذكره المص والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات

من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في

ابطال الاجسام الذيمقراطيسية باصالة الاثنينية ولا في كل جسم يزيد ثبات

القابل له ولو كان بحسب الوهم ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين

المتصلين وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية

لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك على اثبات الممتنع لا

جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية في الاجسام الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك

مانع خارج من تلك الطبيعة لازم او زائل ثم قال بعض المحققين لعل هذا العائق اذا كان لازما

لازماً طبيعياً كان اللا انقسمة بالفصل ولا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة
بل نوعه في شخصه قوله فراتد ذلك على ظني ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه
منحصر في شخصه اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلاً للانفكاك بالبيان
السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص
بالبداهة فعلم ان المانع من قبول الفصل والوصل ليس لازماً له من حيث طبيعته وان كان
لازماً لبعض افراده كالفلك واذا كان المانع مفارقاً بالقياس الى الطبيعة وان كان
لازماً بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يابى عن قبول الانفصال و
الاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام فهو المرام ثم اقول طبائع الافلاك
اى صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابلة لاستلزام الحركة التي ليست مبدأ ميلها موجوداً في
الفلك فلا مجال لتكثر نوع من الفلك بل منحصر في شخص واحد على ما هو مقرر
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل
بين الجزئين الوهميين لواحد منهما وصح بين الجزئين الوهميين ما قد حصل

من كلا نفوكا الشيار بذنيك الفلكيين او الكوكبين فيكون في قوتهما في
الفصل السابق مع ان المانع ذاتي لهما هف وانما لم يكتف بامتناع الاثنينية
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث شخصيتها لكن
يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والثاني برمتها ان الجزئين
متشابهين يمكن على غير الجزئين الذين على جنبتي الكواكب من البيان
ما صح عليهما ويصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز كون الشئ الذي
على الفلك من حيث هو فلك فان تمسك بامتناع القطع تعارض
في شخصي نوع واحد الامتداد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا
المقام فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان
المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل
فهو لزومها للصورة فتكون المسألة ثمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عنوان
قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة
عن الصورة فاين هذا من ذاك فالاولى باتحاد المقصدين كما وقع لبعض الكاملين
وغيره غير مرضي نعم غاية ما يقال هو ان كون الصورة لازمة للهيولى
يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مقصدا برأسه مستقلا بل

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثباته بدليل

آخر غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد الشيقا ايضا

ان التناهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة

لانها لو تحددت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير

متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن

ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على سمت واحد كانهما ساقا مثلث

كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن

بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه

لما تكلم المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد

ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحد منهما لا تنفك عن الاخرى

لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة

متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فاورد

هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن عوارض

الذاتية للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم

اللذين هما من الغرض لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقوض بما

الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على

مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة

ايضاحه اى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة

الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة

نقيض التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي

لامكن وجود ساقي مثلث خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان

الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فيزداد امتداد الانفراج بتزايد

الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق

الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فينحصر غير المتناهي من البعد بين

حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود

بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية

اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه

بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد

على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الى غير نهاية مع

ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها ثم الا بواحد

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين
الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكونا وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد
الاصل وخطوط اخر مفروضة غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على التدريج
ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد متدرجة بغير نهاية ويكون تلك
الزيادات متساوية ليلزم وجود بعد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية
الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة تواجدها في بعد فوقه
فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد
على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متنامية
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا
فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان زيادة نسبة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل نظيره

اوكنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية

فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه

فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الالزام

المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية

اذا كانت متناقصة فلا لانعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف وكانوا

بنوا او كرروا على برهان التناسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع

كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات

او كون بعض النسب المتمادية التي يمكن ان يكون ضياعا والتنافي من

النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات

متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع

على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد

الى العدد لا تكون ضياعا هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم واقول

قد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي

غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر

كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في

فى ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة
عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل
عدد زيادة بعد فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجموع اعداد الزيادات فى بعد
بكونه كل عدد زيادة فى بعد حتى يرد المنع بل على تقدير كونه فى بعد يكون كل
عدد زيادة فى بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة
ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير
المتناهية ايضا بصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون فى بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهى الى العدد المتناهى قلنا
ان اراد بكون كل عدد زيادة فى بعد العدد المتناهى فمسلم ان كل
عدد زيادة متناه فهو فى بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهى من الزيادة فى بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة فى بعد كيف وتسليم
الكلية من صنع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت فى اثبات هذا المطلوب
فقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض او لا ساقا متلث ذهبا الى لا نهاية

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزائدة فيكون هنالك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك
لزم ان يكون بعد يشتمل على آحاد فما من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى
عليه بعد آخر فوقه فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف
فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد ما فوقها
فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي
بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان متناهيين
عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت ستعلم ان السنخ الذي كون غير ساقط وبعض الاعلام يجري آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان تفرض من مقطع كل خط عرضي
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
تفرز سطوحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطح بعينه
متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض

عن الجهالة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان
هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة
حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر فيلزم
انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين واما اذا انتهت قائمة فتكون الاعمدة
العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ويتم
الدليل في المنفرجة اظهر قوله لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض
وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ما يفرض فقد انتهى
في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط
خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقيه شيء منها وكذا من السطوح
الواقعة بينها كما لا يخفى ولما كانت هي صورة الجسمية على فرض تجردها
عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصنف فساد اللاتناهي
اراد ان يبين فساد تناهيها ليثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من
تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها

حد واحد وحدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من

احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار اى السطح اذا كان المتشكل

مسطحا كالمثلث والمربع واشباههما او الجسم التعليمى اذا كان المتشكل مجسما

كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اى النقط وان تصور

احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف

طردا واما انتقاضه عكسا بهيأة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم

التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا

او محاطا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة

بتخصيص المقدار بما سوى الخط ثم ان الفرق بينهما فى اطلاق الشكل صعب

وان ابقى المقدار على الاطلاق فربما يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى

تخصيص الاحاطة بالتامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين

فى المحدود وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شىء بها كما ان السطح

ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط

المحدود تامة كان احاطة الخط الواحد فى الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث

تامة والهيأة انما تكون للامور القارة الذات المجتمعة الاجزاء فى الوجود

[illegible]

في الوجود والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما الآنان اي
اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا ثم يرد ههنا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود الاول الا ان يخصص الوصل في تعريفه بالقرار
القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة ههنا ما يكون تامة فيخرج هيأة
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس الهيأة
او من مقولة الكم بان تكون سطحا مع هيأة لها فانها لا تسمى بالشكل
فذلك الشكل ولذلك ان يحمل الشكل ويريد به معنى الهيأة الحاصلة
بسبب التناهي الثابت بالبرهان القطعي لبيان الاتناهي الجسم في بعض الجهات
لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية
لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها
في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشاكلة في الشكل واحد
سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن الجسمية قابلة لعدم الاختلاف المقتضي بمقتضى الفاعل
عدم الاختلاف في النوع لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف
بخصها ... مقتضى قبلية القابل عن الانفعال عنه يكون الجسم ... فان

[illegible]

لم يكن التعدد الشخصي ايضاً في الاشكال الفلكية العدد قابل لقبول التشخص
المتعددة لنوع واحد هذا خلف وأما ما وقع في شرح حكمة العين
فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون
شيء واحد فاعلاً وقابلاً فهو منظور فيه كما ستطلع بيانه في مبحث تلازم
الجسمية والهيولى وعلى التقديرين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل وحدتهما
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية اللازمة لهما ووجوب التساوي في المعلولات عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم هو نفي الكلية الجزئية في الاجسام
بطلانه المعلوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلاً عندهم مقتضى طبيعته
من حيث الهيولى وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضي
يوجب التساوي في المقتضى لزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس
كذلك وأجيب عنه بان الاختلاف هاهنا يجب لاختلاف الفاعل لكن الشكل يختلف
بحسب اختلاف القابل والفاعل في الجسم البسيط وان كان قوة وحدها لا
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلاً
قيل ان اختلاف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما لكان اختلاف المادتين
اختلافهما موقوف آخر وهلم جرا قلنا الاشكال المتصلة تختلف باختلاف المادة وما

وأما المادة فهي مما تختلف بينهما كما أن التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية إنما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة أخرى أو بسبب أمر عارض لها وهو أيضاً محال إذ لا
يمكن زواله أي زوال ذلك الشكل لزوال الأمر العارض فأمكن أن
تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
فيه نظر لأن الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم
غير ورود انفصال كالشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من
التدوير والتكعيب فالأولى أن لا يجعل لزوم المحذور مقصوراً على لزوم
الفصل والوصل بل يعلق على لزوم الانفعال إذ الاختلافات المقدارية
والشكلية وإن حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
إلا بعد كونه متهيئاً لأن ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما عرفت سابقاً فمسلك الانفعال مزيل عن إثبات
الهيولى فتكون المفارق عن المادة مقارناً إياها هف ولا يتوهم أنه

هذا لكن ان يقال لو كانت تضاهيه لكانت متشكلة لكن التشكل لا يحصل

الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة فهذه

فيما في المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو الهيولى

الانفعال التجددي في القوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق

القبول والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد

ولا تعدد فيه فان تغاير القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على

اختلافهما وكونهما موجب اثنينية الذات الموصوفة بهما الا في القبول

التجددي والفعل المقابل له وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره لان

لزوم التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الهيولى والامور التي تكتنفها

بالهيولى اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها او ذلك الغير اما

ان يكون اثرها فارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون

امرا غيرها مفارقا او اثرها من بعض الجسمية لان الشيخ الرئيس بان ازالة

الجسمية المطلقة فيها زال العلة لتشكل امرا يشكلها ولازم منه الا

امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل آخر فيلزم امكان تركيبها من

الهيولى والصورة ولا يخفى ما فيه اذ ليس هنا خلاف المفروض فلا يلزم منه كان

تشكل الصورة المجردة لتشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون علة
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية
المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة ولازمها
ولا يلزم منه شيء من المحذورين اما اتفاق الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا غبار عليه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجسم في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة
المجردة فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تشخص الصورة
المفروضة المجردة عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه تلك
الصورة اما نفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لازم عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص التغاير

في الاستعداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلزم اللازم في الشق الذي
فرض كون الجسمية علة اما هو شيء واحد هو التعلق والتغاير في
لكن المصنف رتب عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه كما للتوضيح
والفاضلان المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة
التجرد وحرما التلفظ به فوقعا دونهما ما يتفرع على معنانا من اللواحق
والغواشي فإنا معنا في بلاء احتمالات عائدة الى لغوية المادية

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت
هذا الفصل ملزومية الهيولى للصورة ليلزم مما هو بصدده
من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول
بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثاني جزء المقولة وهو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى
والثالث المقولة وهي هيئة معلولة للنسبتين نسبة بعض اجزائه الى بعض و
نسبة بعض اجزائه الى غيره والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون سبيل
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى

فلا ههنا ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال
هذا انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهي تنقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية
في الاجسام كالهيولى والهيئة منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى
المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها ولا من قبل الصورة بل من
آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في
ضرورة انه لو لم يكن ثمة ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى جسمية

مع فرض تجردها عنه فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن

كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد

منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما

باطل اما انه لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال

محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين

او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختلط الابطال بتقسيم احد الخطين

الجوهري فاما ان ينقسم ذلك الخط الجوهري بتلاقيهما اى تلاقى نهايتى القطر

او لا ينقسم لا جائز ان لا ينقسم والا لزم تداخل النقط وهو محال لان كل نقطتين

مجموعهما اعظم من الواحدة التداخل يوجب خلاف هذا ويمكن ان يقال الحكم

بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التأليف فيما فرض فيه ذلك

واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلا

منتف هنا اما الاول فلان التلازم فى حق خط واحد مستقل على الانفراد

لا فى تاليف الجسم واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض

ليلزم من التداخل اذا فرض خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل

والجزء ولهذا جوز التداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط فى السطح

والسطوح العرضية في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم
بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورة فانهما
جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات وبقي بديهة العقل شاهدة بان المتحيز
بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري واحد
طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا استحالة
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات للشيء وهي اعدام اشياء واقعة
في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هنا في
الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط
في الجهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو محال كما مر
في ابطال الجزء واما انه لا يجوز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاما

انتهى البسيط في الجسمين فاما ان يحصل تلاقيهما او لا يحصل وكل واحد منهما باطل

على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت

مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد

الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني

فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا

فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو

محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة

الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل

في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني

محال بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة تقتضي

الاحياز مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق وهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا

لاستعداد ولا استعداد لها في حيز معين فان نسبتها الى الكل سواء او

وأما المخصصات السماوية من الحركات والأوضاع فإنما تؤثر فيما له جهة وتعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فإنها وإن كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتأثر بالأمور السماوية وأسباب التجرد
والهيولى إذا كانت مجردة عن مناسبات الأوضاع الفلكية لا يخصصها
حادث من الأمور الطبيعية والفلكية إلا بعد حصولها في عالم الأجرام
وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بأن امتناع لحوق الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز أن يكون
للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية أبدا وأجيب عنه أما أولا فلأنها بالنظر إلى ذاتها إن لم يقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلا تكون
هيولى إذ حقيقة الهيولى ليست إلا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والأعراض وإن لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا
للحوق الصورة يمكن لها الجسمية ذاتها لكن لحوق الصورة أولا حادث

كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم لمح والممكن لا يستلزم منه المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان الاول ممكن والثاني مح لان استلزام عدم العقل عدم الواجب تع من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تع واما بالنظر الى ذاته فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل يوجد هيولى بلا صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورة بعد التلبس بها ولحوق صورة نوعية بها مانعة من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

انما عينت مكاناً كلياً المتقوم بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصاً للهيولى بجزء معين منها او
الفاصل المتنبّه ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تعيّنها لبعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امراً حادثاً بجتماع في حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي يخصّها الصورة ونحوه
نعن تلك الامور ثم قال وايضاً قد يكون الجزء الجزء الجسمي عنصر كلي
فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبيعض دون بعض بل هي
قابلة في ذاتها للكل على السوية فيمتنع ذلك لان تحصيلها بالصورة
العنصرية مقداراً ما لا يملأ المكان الكلي اذ ذاك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصنف ورود معارضة على قوله
ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بدّ من ان يحصل في حيّز معين
مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال لعدم الجزء المادي

اذا فسد الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها
على السوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا
النقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب اولى بموضع
من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها
فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل
الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما الحاقا اذا لطبا او قسرا
اذا لم يكن في الوضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي
لحوق ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى
المجردة اذا تجسمت فصل في اثبات الصورة النوعية وما فرع من اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الان في اثبات الصورة النوعية وهي
التي يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

النوع نوعاً ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمى طبيعة ايضاً باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون
الذاتيين وقوة ايضاً باعتبار تأثيرها في الغير كالصورة الجنسية بالفعل
نوعاً مركباً وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان المقتضي للآثار المختلفة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لا بد وان يكون اموراً
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل وامراً حاصلاً له في ذاته
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً انما يتحرك الى المركز
ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئاً يقتضي اختصاصاً
بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جداً وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
جل شأنه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حاراً
وبعضها بارداً وبعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيئات لا بد له من مخصص هو اما الهيولى او
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير الجسمية [illegible]
تعين ارادة الباري مرجحاً للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القبح

الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر
ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافا امورا تدافع النظر وربما يخلق
فيه صغير يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهولاء في الدورة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عهد الاقدمين وانما اثبتوا للباري تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الراحي واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لصالح مراداتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل
الحق انه بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذ تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عنده حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص
ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك الجميع من الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون البعض ليس

ليس لامر خارج عن الجسم كالهيولى كما قررنا هو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف الصور
ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في موادها المستكملة بحسب الصور
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات فلم لا يجوز ان يستند
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومباديها من ان يكون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصول ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته واما ان
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل
الماء ولزومه الى سكانة الطبع وضعف الطبع باق عند جموده او اصعاده
بالقسر وتكعيبه ومنها ان كون تلك الصورة مصادر لاعراض مختلفة غير
مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض ينافي قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

وان استندا الى صور متعددة بطل قولهم ان المادة الواحدة لا تقوم

بصور كثيرة في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن

الواحد اذا كانت بحسب جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تتفعل

بحسب الاستعداد بحسب المادة ويقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان

الطبيعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وقس على هذا سائر الاعراض

ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة نوعية

غير مقتضية فذا ... في الكلام ثم بينا ما هو الحق في هذا المقام

خلافا ... اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس

... من اليونانيين ... فيثاغورس

افلاطون ... والرواقيين ومن تابعهم كصاحب الاشراق

ان للمشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلاثة الاول من جهة كونها مبادي

للآثار المختلفة فانا نرى الاجسام مختلفة

بالآثار فتلك الآثار ليست لجسميتها لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادي

فهي اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او اشياء اخرى والاولان

باطلان لما ذكر فهي امور مقارنة لهما فاما ان تكون مفارقة ...

ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا
اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لعود الكلام في
تخصيصها فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب و
عليه بحث اما الاول فلانا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام
السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض
كيف وقد ذهب افلاطون ومن قبله ومن بعده من المتالهين وحكماء الفرس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق
وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب والبسائط العنصرية
ومركباتها ربا في عالم القدس هو عقل مدبر لذلك [illegible]
وهو الغاذي والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال
المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور [illegible]
[illegible] الالوان العجيبة في
ريش الطاووس انما كان لاختلاف امزجة تلك الاوضاع من غير [illegible]
مضبوط [illegible] بل هو لاجل [illegible] جميع الانواع [illegible]

وهيآتها الى تلك الارباب يقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية
كما ان الهيئة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل الهيئة نورية في
طلسم نوعه فلو اراد ان يجذب الدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصيتها فهو
لشدة بينهما لو يصاحب النوع للنار الحافظ للصورة ولغيرها وهو الذي
سماه الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات
ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها
بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على ارياضاتهم في
مجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا ادعوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين
لا يناظرون بطليموس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا
اعتبر رصد شخص او شخصين من بعد ثقة من اصحاب الارصاد الجسمانية
في الامور الفلكية حتى تبعهم من بعدهم وبنوا عليه علوما كالهيئة والنجوم
فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والنبوة وامور شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم سيما هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول

العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم
ان تاخذ الافلاك في الترتيب في اول ما تاخذ العقول في الترتيب
الطولي بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة من النسب بينها طبقة اخرى عرضية
تجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية
من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير
كما في القرآن وما يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس هذا النوع النفس
فان النفوس لا يلزم ان يتالم بتالم ابدانها وهذا النوع لا يتالم بتالم نوعه و
للنفس علاقة ببدن واحد ولهذا النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس
منها ومن البدن الذي يتصرف فيه جوهر واحد وهو نوع واحد وليس
الطلسم كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فيا نما لذلك النوع
فلا يكون محتاجا الا استكماله بخلاف النفس فانها مفتقرة الى الاستكمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة
ومنزلته الابداع بالجسم لا لنقص كعلاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض
التشبه بمبدع الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص ولذلك نوع الجوهر

ويحصل وجوده كيف يتقرر بها لا تتعرض لبنية وكل هذا ظاهر لمن تامل

والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يحصل عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام هيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تحصل عن المفارق الآثار المختلفة كما تحصل عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها

واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلابد ان يكون فيها امر مقارن يكون مبدأ لتلك الآثار الاعتراض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادئ اعراضا اذ كل ما هو اثر في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديد الحامية مبدأ الحرق والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا واشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا مما ذكرتم واه

ذكرتموه بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتمو
صورًا وايضًا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مولفاته على ان الطبيعة
لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها في ما دها على ما هو
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال
ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ الحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ
لبرودتها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان
مصدر الفعل الجسماني قوامه موجود بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها
فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطته جسمها شرطه
وانما انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال معنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها لها افاضها واهب الصور
عليها باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك
وهكذا في غير هذا اذا تأملت وجدت بعض الهيآت والصفات مقدما
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتأخر وكذلك نسبة النفس الى
قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الخ قلنا هذا كلامه فنقول لا يخفى
ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا عظيما فانه
لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس الا مفارقا لتلك الاجسام
فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبرودة التي تحصل في
غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء
والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا لم يثبت الا كونها من الشرائط
والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبرودة وامثالها في العنصريات
الى القوى كالغاذية والمصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة و
ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوية عندهم

عنده هو اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها
متقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرا غير الهيولى وللجسمية مخصصا بذلك النوع يستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه متقوما
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك
لا يتصور وجودها بدون ان يتخصص بنوع ما من انواع الجسم فانا لا نعقل انه
جسم ما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا نباتا فلا يوجد الا
المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم
للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني
باطل بالوجدان ولانه لا يتصور انتقاله الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون
حالا وللجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الاول
بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك
المخصصات بذلك فانه الجسم وعدم تصور خلوها عنها غير صحيح لان استحالة
خلوها عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها ليس الجسم لا يخلو عن مقدار
وتشكل وحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها بعضها

مع بقاء محلها فلا يكون جوهراً لوجود مثل ذلك في تبدل

الصور على الهيولى مع بقائها بعينها وأما ما ذكرتم في افتقار المادة

الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع

خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم

عن تشكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق

غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو وجب كون تلك

المخصصات مقومات لها بحيث لو وجب كون مخصصات الطبيعة النوعية

كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع أن

التقويم والتحصيل هنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم فصول

الجنس صوراً فلكم أن تسموا مشخصات الانواع صوراً فان قيل

النوعية تامة المحصول قدنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس

الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صوراً نوع محقق

تام الا احتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية

الانسانية فهذا لا يوجب تمامية احداهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل

مخصصات النوع [illegible] لا يتقوم بها حقيقة النوع

[illegible]

النوع قلنا اما فرضتم الصورة ايضا لهذه الاجسام او الهيولى اسبابا

خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد تكون

من جهة تلك الاسباب وهي ليست متقومة بصورها والكلام

في ان كونها متقومة لوجود محالها دون غيرها من الاعراض هو اول

انه مما اذا ثبت لكن تقومها الوجود محالها فان تستند للتقوم بكونها

للجسم المطلق فكذا في خصوصيات الانواع او بدونها للاجسام

فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر

قاعدة تكررها الموجود لا في موضوع فيقال صور المركبات وان كانت

في موضوع فتكون اعراضا واما قلنا انها موجودة في موضوع اي

مستغن عنها لان صور العناصر الكاملة في تقوم المادة والا لما

العناصر جوهر وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على

التحقيق وهي في تقومها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هي

اعراض ثم ان قيل ان العناصر ان كانت مستغنية في القوام عن صورة التركيب

ان المجموع غير الافراد فالمجموع عرض من الصورة مقومة لوجود المجموع فيكون

جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا اليه فهو من حيث هو مجموع

وجدنا ثلاثة اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور
والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوّم وجودًا فليست مقوّمة
للعناصر بل تقوّم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوّم العرض يجوز
ان يكون عرضًا المنهج الثالث من جهة كونها مقوّمة لماهيات
الاجسام نقرّر ان الصور اذا تبدّلت في الاجسام يتغيّر بتغيّرها
جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ بتبدّلها في الجواهر لا يتغيّر جواب
ما هو فليست الصور اعراضًا والايراد عليه بانه نقض بان من
الاعراض ما يتغيّر بتغيّره جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه
هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو اجيب بانه حديد
ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين
جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث
فيه الا الاجتماع وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدّل الحد لا دالّ على
المتبدّل فيه جوهرًا او عرضًا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدّل بتبدّله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدّل وكذا الفرق بين الماهيات الطبيعية كالحيوان

كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد

بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية

والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس برسم الجوهر والعرض في شيء من مواضع

بيانهم اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح

في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود

في الموضوع وترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا

التقوم تقويم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه

المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم بشيء بحسب الماهية لا يمكن

تعقله بدون ذلك الشيء وافتقار المحل الى ما يحل فيه من الصور في تقويم الوجود

لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم

ما فيه هذا غاية ما تاتي للذابّ عن الاقدمين لان يجب به صم اصحاب

جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث

من الاسلوب المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة

محصلة نوعية لها وحدة طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا ايضا ان كل معنى
يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا
لكان الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون الانسان
جنسا ولهذا حكموا بان مفهوم المشتق كالابيض والاسود
لهما من التحصل النوعي لالتيامهما من ذات ما ومبدأ ونسبة لم
يكن يجوز عدهما من مقولة واحدة واما انهم جوزوا كون حقيقة
واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان
ما لم ... بل قائم الى غير الذي ذكر لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت
الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اذ لا يتحد نوع تحت جنس بل انما
واقع تحت واحد من تلك المقولات وهو الجوهر بالذات دون الاخر الا بالعرض
فاذا عرفت هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي والمائي
حقيقة نوعية لها اخذ طبعي ... من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل كان من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت

تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له
حقيقة محصلة اصلاً ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان ولو اقيم
ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم
المسمى بالصورة النوعية وايضاً تلك المخصصات انما هي مبادٍ لفصول ذاتية
الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات مأخوذ
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محمولة
الحقائق في الذهن والخارج على ما هو رأي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجود وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول
انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون
الصور جواهر من تركيب القياس على نظمه الطبيعي هكذا الصور الطبيعية فصول
للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق
الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند
الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور قوماً من الاستناد
كان لكل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءته

النوع باذن مبدعه الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعًا فلا يكون لها مبادئ في المواد بل يفيدها مفيدها من خارج
فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبايع محصلة تتقوم
بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تخصص بها الجسم
تخصيصًا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف
ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على الهيوليات
واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيوليات
او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات واعطاء الصور
لا الحقائق نفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال
على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط
فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة
الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
جسم ومتقومة لجوهر الهيولى كما سياتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لجوهر الجسم

الجسم بما هو جسم وبما عقلت الهيولى لا بالصورة الجرمية ولتسمّ بالصورة

الطبيعية فليست الجرمية متقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبيعية متقومة لحقيقة

الجسم فلكل من الصورتين حيثية تقييدية لشئ وتعليلية لآخر كالفصل بالقياس

الى النوع وحصته من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصته من النوع

ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصورة الطبيعية كما صرح به الشيخ

الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية يحصل

معها مقدار آخر واستعداد آخر فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد

ان يقول ان الصورة الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس

الى الصورة الاستدادية فان الجسم جزءه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة

واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية يتبدل الجسم ايضا فيحدث

مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي هي بنفسها وتقبل صورا

مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان تكمل الحال عرضا كان او صورة

بحاله في تشخص المحل والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود

محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه

وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب

حد ودالامتدادات ومقاديرها المختلفة صغراً وكبراً فالهيولى يحفظ

شخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى

الصور الطبيعية المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع

والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذى كان موجوداً مع النفس

وحدث جسم آخر وهذا ايضاً موضع الخلاف بين الفريقين بل هو اختلاف

متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبع في هذا

الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقى بعد خبايا

في الزوايا والله الهادى الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم

ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم

مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين

فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية ولا توجد بدون الصورة النوعية

وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التى لا توجد بدون الهيولى

فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

هذا تنبيه واما ما وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقاً

بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلال التزم فيه المصنف

عن ازالته بالهداية كما هو عادتي في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما يتوقف

عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة

موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اي وجه كان

بل بابقاء تلك العلة ارتباطاً ما وافتقاراً ما بينهما على وجه من الوجوه البتة

اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن

الآخر وما يظنه الجمهور من ان المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية

انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى

صعرض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض

الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين

المنحنيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية

الميل بجوانب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع

لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الآخر واما المتكافئان بحسب

المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة

بل بحسب اتمامهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لاعتبارية

وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصلح بها لتلك الحيثية فكل منهما

يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى ولهذا لا يتحقق التلازم بين المعينين بعدم تكرار الوسط اذا تمهد هذا فنقول وكيفية التلازم بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية لما مر ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت هيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او الة او واسطة والالة ما به يوثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول يقاس الى طرفيه احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للاخر لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل وانها محتاجة في تشخصها الى التناهي والتشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن الصورة بتاخره عن الحدود المتاخرة عن التفكك المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تاخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة المتشخصة ولا

ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين
والوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسم في تشخصه
الى التناهي والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء
الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
التشخص والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما
ليست بالمشخصات انما هي امارات يعلم بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لا
اللوازم والامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] ذكرناه لا [illegible]
فالجسم [illegible] لا [illegible] مشخصا الاين [illegible]
هو [illegible] بل من حيث هو [illegible] الجسم [illegible]
وما هو [illegible] بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي
يقال انها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر [illegible]
فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات
والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات
المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه

كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية فلا

يجب ان يكون متقدما على ذلك الشيء بالزمان في الزمان المعية في الوجود بحسب الذات انما

يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدمة على

الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متأخرا عنها

المتأخر عن احدهما بالذات يتأخر عن الآخر ايضا لعلة كونه معلولا

وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك

لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على

الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على

المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لانه تحمل المعية تارة على الاولى

بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في

شرح الاشارات في المباحث التلازم بين الهيولى والصورة من ان التلازم

بينهما ليس لعلاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الآخر بل

لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين متصاحبين معا

لكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علاقة واذ قد ثبت ان شيئا

ليست علة للآخر فهما معلولا علة واحدة موجبة تحقيقا لمعنى التلازم فاذن

وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام ولو ا
وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه
وهو ... لا ... مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منهما
بحسب ... انها متعلقة بنفس ذات الاخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى
الدور او ليس هنا الا تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالدليل
التضايف الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين
لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الآخر بل بعرض منهما فيكون بين
متباينين بالعرض كالابوة والبنوة او من الجانبين لكل من الذاتين بنفس ذات
الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في صفة اخرى كاللبنتين المتساندتين
على التفارق في الوجود وارتباط في الصفة فيهما فبطل التلازم بينهما
الوجه ... فقد علم ... لكل منهما ما لا يمكن ...
من الجانبين ... ان ... الافتقار ... لا يصح ... بان
بها الاخرى اولى من ... بعكسه فقد تعين ان ... خصوصا
متعينة لان تقام بالاخر وقلنا ان نظرا ... كالحكاية على تكون
... واذ ليست للهيولى قوة القبول ليست لها جهتا التوثر والتاثر القا

من حيث هو قابل لا يكون موجباً لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية والهيولى ليست علة موجبة
التلازم ولا شريكها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست التاو واسطة
مطلقة فتكون جزءاً من العلة التامة للهيولى غير الفاصل قريباً او بعيداً
او غيرالالة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى في لوازم
شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى
مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضاً غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى
الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها
وبقاءها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى
فلا بد ههنا من سبب هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق
الذات عن المادة وما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض

وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يتحصل وجودها
عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعاقب الصور
منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة فباجتماعهما
تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة
للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة وبما يخالفها
من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة
وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ للذات
الشخصية في الهيولى وقد بين في موضعه ان الواحد بالعموم لا تكون علة
لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فاما
العقل وان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلة
لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك
العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شهدت الحكماء المتقدمين لقد سمى استعمال
الهيولى الشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن يسلك
معينا بل عاما مستعاقبة يزول واحدة منها ويقوم الاخرى بدلها او

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة
هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي
شيء مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة لشخصية
لا تحتاجها الى المادة في عوارضها من المقدار والشكل ولذلك قال
والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت
اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يتعاكس التعلق
من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة
لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى
بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال الا ان هذية الجعل والا صح بقاء
الحال مع تبدل المحل بان هنا شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة قبل فان
اذا تعينت الهيولى فتتعين الصورة وبصدق ان كل واحد منهما يرتفع
الاخرى فلا اسبقية لاحدهما في تقومها بالاخرى من الآخر بعكسه قلنا بمعنى انه
لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا تحركت المفتاح
فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة
الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات

التلازم المتكرر من الجانبين بين العلة التامة ومتمها الاخير وبين المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة رفعاً ووجوداً بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق وان كانا في مرتبة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققاً والله اعلم بالصواب

فصل في المكان

لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه في المكان فحقق اولاً ماهية المكان في هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك في الفصل الذي يليه اما في هذا الفصل فنحن نريد ان نبين لك كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى بالمكان اما ان يكون جزءاً من الجسم او لا يكون فان كان جزءاً منه فاما ان يكون هيولى او صورة وان لم يكن جزءاً فلا شك انه يجب ان يكون مساوياً له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن نهاية تساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه واما ان يكون بعداً فهو اما ان يكون موجوداً او موهوماً فهذه خمسة احتمالات لا وقد ذهب الى كل منها

ذاهب ولمّا كان الاشكال في ماهية المكان وانها بعدٌ او سطحٌ خصصها
بالذكر فقال وهو امّا الخلاء اى البعد المجرّد عن المادة سواء كان فارغًا
او مشغولًا او السّطح الباطن من الجسم الحاوى المماسّ للسّطح الظاهر من الجسم
المحوىّ اعلم انه لماكان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيًا وهى نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة
انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحدٍ منه واختلافه
بالجهات فنقول لايجوز ان يكون المكان امرًا غير منقسم ولا ان يكون منقسمًا
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة والخط فهو اما منقسم
في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحًا ولا يجوز
ان يكون حالًّا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسًّا للسّطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن مالئًا له فهو السّطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوى وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن
تابعهم وعلى الثانى يكون المكان بعدًا منطبقًا على البعد الذى في الجسم فهو
امّا ان يكون امرًا موهومًا او موجودًا امّا الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم مملوء على سبيل التوهم ولما كان مذهب
الاشراقيين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما ردد
بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يصلح
للمكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء فاما
ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي التالي
باطل فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي فلانه يكون خلاء اقل
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين فيقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا
محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المنتفي مع تلك الصفة فا
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا

عن التبدل لكان لذاته غنيا عن المحل ولا لم يتجرد عنه لان الحلول
وعدم الحلول من الامور التى تعرض للاشياء لامر خارج عنها كما
يحكم به الحدس الصحيح واذ كان البعد المكانى لذاته غنيا عن المحل
فاستحال قترانه به وهو المطلوب هت لان البعد المادى حال فى
وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد
قيل لو كان البعد المجرد موجود الكان متناهيا لوجوب تناهى الابعاد
فيلزمه تشكل فى الوجود وهو لا يمكن الا بحصول الامتداد لا بعد كونه
لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة والمقدار
اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان كون الانفعال
اى الانفعال كان من لواحق المادة نظر الان الثابت بالدليل هو ان
الانفعال المخصوص الذى يكون بالانفصال الانفكاكى من لواحق المادة
لا غير والجسم قد يحصل له اشكاله من غير انفصال كالشمعة المتبدلة
بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك بل وجهه
انه حصر طرق اثبات الهيولى عنده فى مسلك الانفصال والاتصال لا
الانفعال المستلزم للاحكام مرارا عبارة عن قبول الشىء حالة مسبوقة

[illegible]

بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فيها العوارض
المفارقة مما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذات الشيء ذات مادة
بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها
بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده
الا اذا كان شكله من العوارض التي يكون تجردها او نزع الهيولى
من الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا مجردا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية اتصالا وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما خلاف المفروض من تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال متشكلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل لذاته
لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل
لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا ملخص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وتبعه ولقائل ان يقول لنقول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام
غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال لا لمادة له عنده

[illegible]

نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت عند الحكيم سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا ان يقول كانهم ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام او الابعاد يكون احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة راسا كما وهم لبعض الاعلام بل المادة الاولى وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها لا تقتضي البعد وينتقل ويسري كلها او كله وان ما نفت بعدها فالمانع هو بعدها

بعدها لا نفسها فاذا المركب الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين و لا
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طبايع
الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحى وايضا يلزم على
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيا لبعض
الاجسام وكون الاخر غيره للاخر وايضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع الجسم
لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على المحيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة
الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء
واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضادا لاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة
متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحصور بالكرباس والمحمول في الصندوق
منتقلين من البلد الى البلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية
لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم

بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان
وبقاء المتمكن مع زيادة المكان بطل الاول في لزوم الملاء وفاقا وهو
اذا انتقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المنفوخ والثالث في
المد والجزر والمناسبة اخرى لكن المساواة بين المكان و
كالازمة ومنها تعميم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا و
عدم وجوب ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام الى غير ذلك لها وجوه
من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب ومن اراد الاطلاع عليها وعلى
الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب من اصحاب هذين المذهبين
فليراجع الى الكتب المبسوطة ولكنك لا ترد اذا على كل من هذين المذهبين
ابعد ايرادا لان المكان عبارة عن المحيط من حيث انه محيط
كما في صحن جميع ما يرد على التعلم بالبعد عن اكثر ما يرد على القول
بالسطح والقرب من فهم العرف كانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز
لا السطح الباطن **فصل** في الحيز كل جسم اثيرا كان او بسيطا
حيز طبيعي يطلبه اذا خرج عنه بان يرجع اليه وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
الفراغ الموافق وهو عند الاهم غير المكان اذ المكان عنده هو ما يعتمد عليه الجسم

هو في الحيز عند القائلين بالبعد نفس المكان وعند القائلين بال

السطح المعين منه وثانيا لو وضع فان الجسم الحجري البسيط لو كان على تقدير

لكونه وضع وحيز ذاته بالنسبة الى اخرى ووضع في عبارة بعض

المحققين انهما عنده واحد فالمراد كونهما واحدا في انه يمكن كما

الجزء الاخر طبيعيا هو انما في حيز مما [illegible] الا انما

ليس طبيعيا للجسم من الاجسام اصلا سواء كان بتمامه او ببعضه على

فتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الكلي فلا اختصاص

لبعض اجزائه بكون طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلا

يدفع ان اشكل الارض بطبيعها او فرضت فيما بين الماء في شيء من مكان

سوى الطبيعي متحركة بطبعها على مركز العالم ولا ان يتحرك الارض الطبيعي

وسط الماء غير طبيعي المتشابه الاجزاء كلاهما ظاهر البطلان الارض

المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع الطبيعي والحكم المطلق الارض فاحتمال

تطلب مكانها بالذات [illegible] لانه يتحرك لا بمكانه وانما يطلب ان يكون ثابتا

بحيث يتحقق ان يكون الارض على مركز العالم كاثنا او فرضنا كون تمام الارض

اي ما ينبغي في الجسم على الوضع ما يقتضيه طبعه ولا ان يكون الارض تام

وقطعنا النظر عن تأثيرات الامور الخارجة عن ذاته لتساوي جميع القوى
وان كان ممكن الانفراد بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب
نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر لو
يحسب ذلك الغرض المخالف للواقع لكان في حيز معين لا محة وذلك الحيز الذي
حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقابلية لان وجود العارض الشيء
يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العرض والسبب اما ان يكون غير خارج ويكون
خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التأويل المذكور
فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة
ولا هيولاه اذ ليس شأنها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية
وهو المط وان الفاعل وان لم يمكن فرض عدمه فرض وجوده فهو له
لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان ينسب تلك الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي هي
صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في
المكان لما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتأثير

فالتاثير فى حصول الجسم فى مكانه من تتمة تاثير الفاعل فى وجوده فالفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده فى مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم
بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الاخر ولا يجوز ان يكون لجسم ما
بسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضى شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبيعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او فى احدهما او لا يحصل فى شئ منهما والكل مستحيل اما الاول
فظاهر واما الثانى فاشار اليه بقوله فاذا حصل فى احدهما وحينئذ طبعه
فاما ان يطلب الثانى او لا فان طلب الثانى يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذى
حصل فيه طبيعيا لان طلب الذى لم يحصل فيه هرب عن الذى حصل فيه و
المهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وان لم
يطلب الثانى يلزم ان لا يكون الثانى طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون
طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف واما الثالث فلانه حينئذ لم يكن على
سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع سمتهما فى جهة يميل الى سمتهما طبعا فاذا وصل
الى اقربهما عاد الى القسم الثانى ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات
ولا تخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه لا يعرض
لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى
الجهات بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف اما بتحقق
الخلاء او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يكون
الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتأتى الا بالخرق في جهة
دون جهة فيعود المحذور لان هذا الخرق في كل جهة هذا ملخص ما
ذكره ثم قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا غير ممكن
له لعارض اذ ذلك الحكم غير بين لا نسلم استحالة
النار ولا تمنعها واعلم انه كما لا يكون للجسم البسيط مكانان
بحسب الكلية والقسرية لذلك البسيط بل موضع الجزء في التمكن
موضع الجزئية في المكان مكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون
للمركب مكانان لعدم حصول الترتيب لانه مركب من العناصر الا بالطبع فلو كان

المركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب و يكون
اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب
حيث لا يقتضي زيادة في الجسم لا احتياج بسببه مكان زائد على
ما كان للبسائط فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها و
ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس
الا ان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان فيه غالب
اما مطلقا او بحسب المكان وربما اتفق وجود فيه اذا تساوت
فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في
شرح الاشارات ثم اعترض عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان
البسيط جزء من مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور
اذ الخلاء واما ان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل
لا في جميع الصور فان شيئا من مكان المدبر ليس هو جزء الفلك
من مكان الفلك ثم اقول هذه المؤاخذة للمؤاخذة لفظية فان
غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل الذي هو
رفع الحاجة عن لوازم البساطة عن مركباتها الا امكنة سوى امكنة البسائط و

ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب
مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظور فيه لان المركب وان كان افراده
محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد في ذلك الزمان مركب
اقول مطلق المركب وان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط
بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء
في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اى مرتبة
كان يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوى للمحوى في اثبات العقول
ومنها انه لا يجوز ان يتمكن في ذلك المكان البسيط قسرا ولو كان القاسر
ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع
عاد المحذور المذكور جميعا ومنها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه
غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون
الصورة النوعية التى للمركب مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فانها
الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء
الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول انما ذكره مع كونه
احتمال بعيد عن التحصيل كما كرره لحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

القصر من عدم احتياج المركب الى غير الحركة البسائط ولا يخفى ان ثقل

الذهب مثلا ان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لان ثقل الاجزاء الارضية ليس بهذه المثابة

فمن الغالب من الاجزاء المائية فيها فكثرة الاجزاء الثقيلة المتداخلة

شديد جدا فاذا كان المتخلل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل في الشكل

قد علمت سابقا وفلاسفة احتجنا الى ان نشير هنا الى ان الشكل من الاحوال

تعم الاجسام كلها اذ كره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لانه كل جسم متناه

وكل متناه محدود بحد او حدود وكل محدود فله شكل بالضرورة فكل جسم فله شكل طبيعي

اما انه كل جسم متناه فلما مر واما انه كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلانه

الهالة فلا يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا واما انا قلنا كل

متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر الى الامور الخارجية

نعم بعد قوله لكان له شكل معين لكونه على شكل مخصوص ويكون ذلك الشكل هو

الطبيعي سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستند الى الطبع وانما قيل الى الا ان

كانا فرضنا عدم القواسر فلان هي عن طبعه هو المطرد ان قيل كان الافلاك لا يجوز

خروجها عن حيز معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذا الشكل لا يجوز ان

يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن احدها عين ما قلنا ان الفلك

بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل بسبب الامر

الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا

حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا معينا واما الشكل المعين فانه

للجسم مع قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل

للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا

متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على اتفاقها

في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل

اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها وكيف مع ذلك استناد الى الجسمية

المشتركة لانها من حيث هي هي علة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف

الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول وههنا شيء آخر وهو ان البسائط

وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة من

مختلفة تخالفا نوعيا كما بين في موضعه فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي

الا الطبائع تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة

الارض تقتضي الكروية والكيفية الحافظة لاي شكل كان

ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكد للاول

للاول الكن بعدم كونها على الاستدارة لاجل نزول الماء او قسوة
بالاشياء الخارجية كالرياح والامطار والسيول لما زالت عنها الى هي الشكل
ولم تزل ابنية صار البلوغ حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى
الشكل الطبيعي بالعرض وعرض ذلك لكونها قسوة من جهة مطلوبة
من جهة كالمريض الذي تفعل الطبيعة في بدنه الداء فلم تصلح بدنه بسبب القاسر ان
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي تركز فيها كوكب او
تداويرا وخارج الشكل لاجل القسر وكذا اختلاف المتمم فيه حصل
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم وكسبب
واحد والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بالسبب الصور
المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف
الفاعل فالصور المتعلقة بالافلاك الاول اقتضت كرية شكلها لكن
اتصلت به صورة اخرى او ترتبت منه كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فحصل
لشكله اختلاف بالعرض ونفس الصور ليس مقصورا على اقتضاء الا
واختلاف استعداد ذاتها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب الاختلاف في الهيولى
جاز ان يحصل لبعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية

نفوذ الى القوابل واستعدادها لكن لا يعطار ان يتصل ببعض الوسائط
صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة او
تصورها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا
اشكالان احدهما ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك
الكلي فلا بد ان تسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة
للخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال وجوابه المنع
عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وحصلت فيها
صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل
عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك
وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره
من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها
المجردة فان الصور صنفان صور تتقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية
كالصور المعدنية وغير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام
بل قواها ابدانها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة انيّة صورة مجردة

مجردة هي في ذاتها وبها تحصلت ماهيته فلا يكون لها صورة اخرى منطبعة
فاذ ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما ذكره في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين
كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم حينئذ ان يكون
واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او
ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان بيانه ان المركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية مثلا
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية في
كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال العلامة والاخر

انه لو كان في الافلاك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول بما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجاب عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء
الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان لجزء كان له قوتان
وليس الامر في الافلاك هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى
مختصة بالبعض ثم قال والاخران الصورة التي تتعلق بجميع الفلك
وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممان افرادا
من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بانحصار
المبدع في شخصه اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا
بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة
ولذلك لم يكن كرة متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة
لكانت له حركة مختصة يخرج بها الاوضاع من القوة الى الفعل لتشبه
بمباديها المفارقة كما هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه
جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا ولم يكن لحركة خاصة و
حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة

مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة نوعية تكون مبدأ لها

وهو من هذه الحيثية مباين بالحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا

يلزم في شيء من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل الاشكال

الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي حفظ في بلا

كل منها منفعة خاصية يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور

تسمى بالمصورة تقتضي احتياج التجسيم اعتدالا لها ثم لزم كون الحيوان

كرة واحدة او مجموع كرات متعلقة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة

تشهد على ان مثل هذا الترتيب المحكم والتركيب الانيق الذي تحيرت العقول

عن الوصول الى اسرار فقهها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك

وهو ظاهر ولا عن النفس الحيوانية سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اولا فلان

النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا فلانا الان عند كمال عقولنا لا نعلم

كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف

يمكن ان يقال انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الاشياء واما ثالثا فلانا

الان عند استكمال قوانا لا نتمكن من تغيير صفة من صفاتنا ابدا فكيف في ابتداء

الامر عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان

بتشكل الابدان ونحالفها من حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلة
على عالم الاجرام كما هو راى اساطين الحكمة التالة كافلاطون ومن قبله
من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل في الحركة والسكون**
لما كانت الحركة من الاحوال التى تعرض الجسم الطبيعى بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل وعرفهما
اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التى
هى الملكة على السكون الذى هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على
تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهى الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما عبرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة
او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه
بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون
الوجود والقوة حاصلا له وغيرهما حاصل له هذا خلف ومن شان كل ذى قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه



عليه ذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى
الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ
الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربع منها كما سيتلى
عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ في
التدريج وليسيرا يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة المأخوذ
في ضدها الدفعة المأخوذ في ضدها الآن الذي هو عبارة عن طرف
الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن
الجائز ان تحد الحركة بهذه الاشياء ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن
الذين هما سببا هذه الاشياء الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف تحقق التدريج على
تحقق الزمان بل لأن كلا منها ان تعتبر في تلك الاشياء الانطباق على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان
ما بديهي وقد اخذ ذلك لوجه التحديد كل واحد منهما في
ماهية الاخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على
الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي فقد علم لزوم الدور لاطلاق
تعريف الحركة على تلك الحقيقة لا تعسفا فالاولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف
الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف
الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي تحددها
انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور
ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ
والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله
اليه ولا بعده فيه بخلاف حالي الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهو امر واحد
شخصي غير منقسم يتجدد بتجدد النسب الى حدود التوسط ذكون الحركة توسطية لانه
كان ... بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان الحركة التوسطية
بحسب ذاته اصلا ... شخصيا مستمرة لكن بواسطة نسبتها الى حدود

الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالفرض اذ لا يوجد
بالقوة من حيث اتصالها وانما يوجد الحدود المشتركة فهو مستقر بحسب الذات غير
مستقر بحسب النسبة الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل آن
من هذه الآنات لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له تحقق في الاعيان
صادق انه بالقوة ومحض بالفعل فلذلك يسمى بانها كمال اول
بالقوة من حيث ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره
ذاته واختلاف نسبته الى حدود المسافة وهو امر منطبق على المسافة
منقسم بانقسامها واحد علمها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول
الحركة التوسطية والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة
المتنقلة كرأس مخروط وطرفها ليس سطحا يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا
فقد يعرض للنقطة بسبب انها متنقلة يحصل من استمرارها على ذلك
السطح خط بفرض نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة له او اجزاء
بل متأخرة عنه لان الحركة شيء كالخط المرسوم هو الحركة القطعية
وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشباه كالنقط

المفروضة فيه التي لم تفعل بل تأخرت عنه وهي الاكوان المفروضة

بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضاً شيء كالراسم

يقال له الآن السيّال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء

كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور

الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين وليس الباقي

مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المنتقل خط

اذ قد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى

فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمه ومن

الزمان الممتد الى الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حال بعينها حال الحركة

في تحقق الامور الثلثة فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها

مع استمراره بعينه من حيث انه قد انتقل اخذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء

ممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد ما لنفسه حد

انه قطع المسافة الى ذلك الحد

ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل

من جميع الوجوه لا يكون متحركا

وفصل لا يمكن خلوه عنهما جميعاً كالجسم ولقائل ان يقول انهما ينتفيان في
زمان الحركة فنفرض الجسم اما ان يكون فيه متحركاً فيقع الحركة في الآن و
يلزم ان يكون بازائه جزء غير متجزئ من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكناً فلا تكون
الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من
الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعاً
بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركاً ولا ساكناً لان كلاً من الحركة والسكون
انما يتحقق في الزمان لا في الآن اذ لا يمكن الجسم متصفاً بالحركة في الآن بان كان
متصفاً فيه بحصول الحركة فيه ... الحركة ... يلزم ان لا يكون الجسم متحركاً
ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول والجواب عن الاول ان نقيض الحركة
في الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيداً وظرفاً للمنفي اي الوقوع
لا للنفي اي عدم الوقوع الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الآن
ارتفاعهما في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون في الآن
فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء ما يساوي اللاسكون لتحققه بالحركة في
والحاصل ان ... احتمل ظرفاً للانتفاء ان الجسم متصف بالحركة في
الآن فيه ... لا ... قال وقوع الحركة والسكون ...

انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف
بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل وفاعل
اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت
اما ان يكون بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين والاول محال اذ العرض
لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثاني لان ما بالفعل من جميع الجهات قد حصل له جميع ما يمكن
له لم يكن له امر منتظر [illegible] بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد [illegible] فان الحركة امر طارئ على الشيء
ان يكون ما يعرض له شيء متجدد مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما
الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله
محرك غير الجسمية اما ما يتحرك باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب فلا مرية في
[illegible]
متحرك [illegible] غير محتاج الى النظر [illegible]
[illegible] ما اشار اليه بقوله اذ لو كان [illegible]

جسما لو كان كل جسم متحيزا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي كاذب لسكون

بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت ان الجزء

هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمية فلك ان تقول هذا البرهان

منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل

لون بياضا وليس كذلك فجعل اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق

ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء

يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا ينفصل

بالفصل طبيعته ذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر

متكمم غير داخل فيه شيء آخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو

المعنى غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل بامور خارجة عنها بل هو

بهذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن امور

بل ان يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت

النباتي ولهذا امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية

الى [illegible] ايضا بمعنى انه جوهر وطول وعرض

[illegible] الالوان [illegible] واذا اخذ هكذا فكل [illegible] او تنفذ

لا يلزم ان يكون امراً خارجاً عنه لاحقاً به اذ يصدق على الحساس
المتفكر وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمية انه جوهر ذو اقطار ثلثة وان لم
يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثانية فلا يمكن ان
لها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية وشيء آخر غير اللونية
يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى غير الجسمية
الا انها حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم يحتمل على الوجهين فيجعل
هذا التشنيع عائداً الى ذات الجسم لا فصول في الذهن نقيضاً اما الدليل
الثاني فهو انه لو تحرك الجسم او الاجسام عن حيزها لما امكن توهم امر غيره يوجب
بطلان حركته وان كانت [illegible] خيراً وتحصيل ما هو المطلوب بالحركة
مطلوب كان بطلان الناصر [illegible] بطلان المقتضى ومنهم من قرر هذا الدليل
بكذا لو تحرك الجسم لما هو جسم فلم يكن له في حركته مطلوب لكان
اما متوجهاً الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة
الى جهات متخالفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح
وهو ايضاً محال وان كان [illegible]
بالطبع متحركاً بالطبع والثاني باطل لا

ما بالذات وقد فرض كونه كذلك هف فالمقدم مثله وفيه

بحث اما اولاً فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المط لانه يجري فيما اذا

تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل لطبيعته هو حالة الطبيعة بلا و

ايراده لنفي كون شيء من الحركات ملائماً للذات الطبيعة بما هي واما ثانياً فلانه

يجوز ان يكون مطلوب الجسم المتحرك امراً يستحيل حصوله بالكلية في فلك

مثلاً فلا يلزم الخلف المذكور وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما

يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان

فلا لجواز ان يستمر لكمال بعد الى غير النهاية ويجيء تتمته بعد

فيستمر لحصوله غير انقطاع واما البرهان الثالثة فهو ان الحركة امر حادث

وكل حادث فله علة فاعلية تحدثه فهي المحرك وهو اما ان يكون نفس

المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من حيث هو متحرك مستفيد او واجد الحركة

المتحرك من حيث هو متحرك مستفيد او معدوم الحركة فلا يجوز ان يكون شيء

واحد من جهة واحدة مفيداً ومستفيداً ولا ينتقض هذا بمعالجة

اذ المعالج النفس من جهة ... لكنه المعالج المستعلج

... واستعداد قبوله لعلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب

والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق

بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة

والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار امرين من هذه الستة هما

المحرك وما فيه الحركة كما فعله المص ولا نسبة تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن

المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار

مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع

في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد

الذي يكون له في آن آخر منها تخالفا نوعيا او صنفيا فقد يتوهم انها عبارة

عن تغير حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا

واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد

كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها

الناقصة ولا يتأتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان

الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا [illegible]

يلحقه فيه صفة الحركة وان كان الذي ينضم [illegible]

آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او [illegible]

الاشتد من السواد غير معقول لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد وانضمام اخر اليه
بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان
معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة
بالفعل وليس كذلك والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات
المترتبة بين حاصرين ووجوده ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها
موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد ورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الا في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمي كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحض
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخرج من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخرج عن افرادها بانه ما فلا ضروريا ولا مبرهنا عليه بالبرهان
ربما اقتصر ... هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين

مما احاط بجسم في كل آن فرض في الضرورة المرتب بالفعل والا فيلزم الخلا
وهو مح وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم
ان لا يكون لها قطع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد ا
التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الانية بل لها افراد آنية
هي معيار السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة
بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم فح يكون المتحرك مادام الحركة
باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض
متضمن لجميع الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات ما الحركة يكون نسبة
تلك الحدود اليه نسبة النقطة الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني
حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الانية والزمانية التي
هي حدود ذلك الفرد الزماني فهي في حصولها يحتاج الى الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة
المتحرك فيها في الآنات او الابناء ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ
يحصل فرد واحد آني منها في حال الحركة ... غير متناهية ...
غير متناهية وهما قدرناه وبينا ...
الحركة القطعية التي هي ذات هي ممتد ...

المتشابهة في الحد والاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او غيرها ولا ثباته وجه آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرة غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود محركة وجميع المقادير مطفرة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ولي فيه نظر اما بالنقض والمنع والمعارضة اما اولا فلا فيما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح افلا محالة تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم ان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير لكن الانطباق الزماني بينهما مما يمكن بل يتحقق واما ثالثاً فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى المتصل المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون الاجزاء لم يكن ما يفعل في الحس متصلاً واحداً بل اشياء غير منقسمة متتالية سواء كان المرسوم موجوداً عينياً او خيالياً فقد ظهر مما ذكرنا ان مع قطع النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلاً على وجود المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضاً من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع الفصل الى القاسم [illegible] الجسم ينبني عليها [illegible] الكتاب فمنها ان [illegible]

اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وصولها في آن الى الوصول
الى المنتهى كذا في كل آن من آنات ذلك الجسم ولا يلزم منه امتناع وصولها مطلقا
لان نفي الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع تنقطع في آن
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى التوسط تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى المنتهى ولا تتصل الا ونصل اليها فلا تتصف
فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى المنتهى انها
قبل الوصول اليها فالمراد بالمذكور غير صحيح وان اردت انها
آناً او زماناً فالمراد انها موجودة في الحصول في زمان هو آن اليها
وطرفيها ويجتمع في تمام الآن وكل جزء منها
سيظهر لك ومنها ان الحركة القطعية
اتصال الماضي منها بالمستقبل اتصال الموجود بالمعدوم والجواب
انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال اي الحد المشترك بين
الماضي والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدومة وبهذا المعنى وان
المعدوم مطلقا فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة في الزمان
فالذي يلزم انما هو اتصال الكائن في الزمان ما بالمعدوم في

الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل منها موجود متصل واحد شخصي
متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها
ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن فيما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من
الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب
عنه في الآن الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفا للسلب وجوده فيه ليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون [illegible]
الى الجسم في الاقطار على نسبة طبيعية [illegible]
مقدار الجسم شامل للقطار فيصح بقولنا اسطح انضمام جسم آخر وقولنا

على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل فيحصل الازدياد لحاصل
الجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا مدافعة اجزاء الجسم الاقطار
خرج السمن في نمو العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع
الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء
عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قيود
على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت
او لا يكون فان كان فهو اما ان يكون الصورة فقط او المادة فقط او المجموع
اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة
انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت كل المادة
او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في الزائد والاول باطل
لانه دائما ينضم اليه شيء وينفصل عنه آخر والجسم متغير بانضمام الفصل
والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وتشبهه فصار الكل متصلا
واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم
يتصل ولم يتحلل شيء في اجزائه فصار غذاء له وكلامنا فيه اما الثالث وهو ان يكون

مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فحينئذ

لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة

اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم

غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم وهذه

الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان

وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة

الحافظة للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي انما تظهر

تلك الصورة فالمتحرك في النمو الذي يبقى هو الاجزاء الاصلية مع الصورة

النوعية واما قولهم ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل

وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الاخر بالتبدل

فجوابه ان الاصل بما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه

النوعية مبداء لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فصارت تلك الزيادات و

النقصانات كالاوصاف المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه

الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من ان في النامي شيئا من المادة الاولى والنوع

وان النوع هو النامي بمعنى ان الزائد في ... بسبب مادته المادة

ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة
اخرى حصل لمجموعها عظم ما كان ولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في
النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال التشخص منه وحدوث تشخص آخر
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة النوعية
للشخص ويكون مراده من النوع هو المنوّع على طريقة المشائين وهو
لا يليق بالمتحرك فان المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة
... فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي بحيث
ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة ولا فساد فيه لاختلاف الحيثيات
... وهو انه اثبات الحركة في النمو والذبول تجدد في قولهم تبدل الانسان
حيث ان الحيوان اثبات الحركة نفسه غير جزئية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في
الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله ومقدار المنضم اليه مقدار الاجزاء
فليس هيهنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضم جسم ذو مقدار الى جسم
آخر مثله والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس

فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها
وانما انفصل عنها جسم آخر له مقدار فلا يتغير الا فيهما عن حركة بعض الاجزاء
الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال
فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنها الكاتبي في شرح
الملخص بانه لا نسلم ان الاجزاء الاصلية تزداد عند النمو عما كانت عليه
قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بطبيعتها وفي
الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقال حاكم السيد الشريف في
حواشيه على شرح حكمة العين بعد المعترض ان اريد بانضمام الزائدة
المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قال
والا فالامر كما قال المعترض قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا
وكذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما مركبين من بسائط متباينة في الحقائق
كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير
التنزل فلا بد من ان يعدم المنفصلان ويحدث جسم آخر متصل كما حقق في نفي
فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا انضمام يستلزم انتفاء الحركة الكمية في
لتبدل الموضوع وان اراد بكونهما متصلا في نفسه المداخلة التامة فذلك لا يتحقق في الحركة

في الكون ضرورة انه لم يزد مقدار جسم اصلا اذ المقدار الزائد قائم
بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته وللقائل ان يقول الاتصال
ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء
مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة او كان مركبا
من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان
يتحقق بين الغذاء والمتغذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمتغذي
والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام فتحقق الاتصال
بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما وانما يوجب ذلك الاتصال
بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة
كمية في موضوع باق بعينه فانا نرى الطفل بعينه يصير الشاب وان عظمت جثته
كذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم
والصغر في مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال
في ان موضوعهما شخص واحد فلا تشنيع عليه كل من نظر في كلامه بانه اراد
بقوله فانا نرى الطفل هو بعينه يصير الشاب ان نفسيهما المجردة واحدة لكن لا يخفى

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه ذلك

البدن فمم كيف وقد تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقي اكثر منه فنقول له

ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار

الذي يكون به جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه

قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية

محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق

عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية مع تزايد الكمية وتناقصها و

فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد

افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير

قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي ما فيه

في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه

يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون عدم

تجتمع الاجزاء مع وحدته وثباتا وبقاء جمعا لا بحسب الحيثيات فقط والكم الذي فيه يتحرك

الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من

مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي

الحادثان من قطع الجسم لشيء وفيه نظر اما اولاً فلان معنى ازدياد الشيء
في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه
وقد انضمت اليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء
بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً له في
آن آخر سابق عليه او لاحق به فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم كميات غير متناهية متمايزة
مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة
الكرة على السطح المستوي فانه يتلبس الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب
بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه
دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل ثم ما من شيء
من تلك الامور الا ويحصل له فرد ثابت فعدم القرار عما يعرض لها بتبعية الحركة
اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن من
الذهول من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون
الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مادة أخرى وهو النمو والسمن أو لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي إلى
الانتقاص إما أن تكون بإفناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال أو لا
يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب أن يعلم أن تلك الحركة
لا تقع في جميع الكيفيات بل إنما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى أن
يشتد فيه الأمر لا بمعنى أن نفسه يشتد إذ قد علمت أن ذلك مما لا يتصور وحركة في
وهي انتقال الجسم من مكان إلى مكان بل من أين إلى أين آخر على سبيل التدريج
ويسمى نقلة وهي حركة في الوضع وهي أن يكون للجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة
فإن أجزاءه تباين أجزاء مكانه وثاني حكم مكانه من نسبته إلى غيره من الأجسام وقد
كله مكانه فقد اختلف نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم
يختلف نسبة مجموع الجسم إلى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينتقض
عكسه بالكرة المدحرجة واعلم أن الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة
على أحد أقطارها بشرط أن لا يفارق مكانها وكذا البيضي إذا تحرك على قطره الأطول
العدسي إذا تحرك على قطره الأقصر وكذا الأسطوانة القائمة والمخروط القائم إذا تحركا
على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع والأين معا لكن أحدهما يكون بالذات

بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا اصاب قاعدا
فلا ينتقض طرحه بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مستدركا خلافا
كما زعمه صاحب الحواشي بل لتخصيص مادة المثال من غير هذه الحركة لئلا يقع
الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة ولا انتقال الا انتقال
اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان كان الاول فما تغيرت
الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان
الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الوحداني بين صورتين مختلفتين
بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا
محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن حصول كيفية
واحدة مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاها لا يكون لها جزء ولا حد لا يجري
وهذا لا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم به فلا يمكن للصورة بالنسبة
الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات العرض لا يقبل
الا بالعرض مثلا الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي
متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السفينة فقد انتقل من الاشد الى
الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال

من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي ومن وضع
في الوضع الى الاخر فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحالة فيها
انما هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في التعمم وفي الانسلاخ ثم في التسلح واما متى فانه يوجد
بتوسط الحركة فان كان حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لزم للمتى متى
هو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيأة
قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج عنها
لها بل امعان في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن الى التبرد
الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد ترك
ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما
فهمناه في التحصيل في نفي الحركة في مقولة ان يفعل وان ينفعل فنقول
ان الحركة في كل مقولة عبارة عن ان يكون للموضوع في كل آن من آنات
الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من المقولات
متى وان ينفعل وان يفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انهما
كالحركة والزمان فان ترك في مقولة متى مثلا لا يلزم ان يكون له في كل آن يفرض

من زمان حركة سنة او شهرا وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر
الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يؤخذ في مفهوميهما
التدريج وعدم الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والاتصال وكم
المسافة امر ثابت من حيث انه مسافة فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم
اي كما ان الانتقال من سنة الى سنة دفعي كذلك الانتقال من
ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ ومن ميل الى ميل دفعيا بالبيان الذي
ذكرنا ظاهر التحقيق وكلام الشيخ حيث قال في الشفا يشبه ان يكون الانتقال في مقولة
متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول
ايضا ان كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما
ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك
الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او
قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اي من مباين للمتحرك في الاشارة الحسية او تكون
وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي
الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما
في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

نهج واحد كما في النباتات ان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل القسري
لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك ومما يناسب هذا المقام ان الحركة لما كانت امرا متجددا
الذات ممتنع الحصول فلا بد ان يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم
تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على صرافتها كانت
مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث
انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان ينضم اليها ضرب
تبدل الاحوال اللائق للحركة حيثيتان احديهما حيثية ذاتها وهي توسطها
بين مبدأ المسافة ومنتهاها فهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة
غير ثابتة فللحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون
الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية كما نقل الكلام في استناد
الى ذلك عاد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي امر احد
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الحركات الحادثة متجددة

منشأ التي يكون تلك لو حصلت حالات غير ملائمة للطبيعة كالمرض

فتوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية

حصولها ينقطع الحركة لانتفاء احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما

ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار الانبساط

والقطع لما الثابت المقتضي المقتضي وانما لك ان يقول الكلام في

تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام على تجدد اجزاء الحركة لكن نجيب

بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة

اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات متجددة كما

والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير القار الى ان تعود الطبيعة

للحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية فمقتضى

فلابد من انضمام امر اليها والامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع

الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية

المتجددة المترتبة بترتب جزئيات الحركة ويتجدد كل من الارادة والحركة

بتجدد الاخرى على سبيل الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ويتجه على

انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تجدد حال كذلك القابل

يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقوم ذلك في تصحيح نسبتها الى

القابل **فصل** في الزمان مطالب هذا الفصل ثلثة الاول في التنبيه على انية

الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير منقطع البداية و

النهاية وقبل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان للناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا

عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده الا بحسب الوهم والمثبتون

لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له

جوهرا منهم من جعله جوهرا قدسيا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه

الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك الاعلى

والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها

فهذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده الموجود في الاعيان

انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجود

وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه

واحدا فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه

منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور

فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان الآن واما الآن

النفير المنقسم المحفوف فلم يكن له وجود اصلاً عندنا فلانه طرف الزمان

اى المحفوف بالماضى والمستقبل ١٢ اعلم

والشيء اذا لم يكن موجوداً امتنع ان يكون طرفه موجوداً واما

مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان

عندهم غير منقطع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم

من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع

الاعم فكما ان المكان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً في المكان

او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجوداً لا يلزم ان يكون موجوداً

في الماضي او في المستقبل او في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان

الزمان موجوداً لكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية

لا تكون بالذات اما اولاً فلان العلة من حيث هي علة واجب الحصول

مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانياً

فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم

ماهيته او لامر عارض له ونقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم

لماهيتها او للازم من لوازم ماهيتها او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم

متخالفين بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل

جزء يفرض فى الزمان يجب ان يكون مخالفا للماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة
الانفراض فى الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز
بعضها عن بعض على الفرض فيما يمكن له من الانقسام الغير المتناهية يجب ان تكون
حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا
لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك
هف فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء
الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث هو كونه علة لما هو عارض
لماهية الجزء المتأخر او كونه علة لما هو عارض له يلزم دوران صدور ذلك
العارض [illegible] عنها وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتأخر مما يمكن ان
يكون هو بعينه متقدما كان [illegible] القبلية له بسبب وقوعه فى الزمان المتقدم
كذلك القول فى الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هف [illegible] ان
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف
ماذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهو انما بالزمان لان [illegible] المتقدم
فى الحقيقة [illegible] فيكون للزمان زمان فينتقل الكلام الى ذلك الزمان
هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر اذا لم يكونا جزئين من آخر

اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل اقترانهما
بجزئين يكون احدهما قبل والاخر بعد اما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان
فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض
التي تعرض لاجزاء الزمان لذاتها والا للملاحظة امر آخر معها فيها
التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي عينها
فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان
ذات الباري هو نفس الموجود والوجود باعتبارين وكالجسم الممتد في ذاته
نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان
اذا كانا جميعا غير جزئين من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امرا ليس
هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون
معا ومعية باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما
كذلك فهو من المضافات فالزمان من المضاف قلنا ليس مفهوم الزمان مفهوم التقدم
والتاخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتاخر لذاته فهو في ذاته من مقولة الكم
لذاته يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا التقدم والتاخر
كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد للاتساع

لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة فههنا ما ذكره هذا القائل

وظني انه يعود اشكال علية بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون

بعضها متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لا بد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا

يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها

عن بعض بذواتها الشخصية وهويّاتها غير مبين فانه ان جاز هذا لجاز

ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذاتيهما من دون

مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية النوعية فلا بد من مميز والحق في الجواب ان

الزمان متصل واحد في الخارج لا جزء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى

مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتحليل فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم مبدأ والبعد عنه

ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كونية في الاجرام السماوية من مقابلاتها

ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول

من الزمان ماهيته تقدم الاشياء بعضها على بعض وتاخر بعضها عن بعض بالتقدم

والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

لو كان موجوداً لكان متعلقاً بالمادة الجسمانية وبالحركة والتغير مع ان
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارى تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع
وجردنا النظر الى ذاته نعم كان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود
مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعية اخرى كما في سائر الاشياء
وصفتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه
الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا المعنى لا يتوقف على
وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارى تعالى الى جميع الموجودات
نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية لا تتجدد ولا تتعاقب الا بحسب النسبة الى
البارى القيوم وكانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما نسبتها فلا في
زمان واما كائناتها فكلاً في زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد
وعن نسبته تعالى الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى
بعض بالزمان واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان
يلزم من فرض عدمه لذاته تحققه وكل ما يلزم من فرض عدمه تحققه فهو

واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم من فرض
عدمه فرض وجوده فيجتمع العدم على الزمان متناقض والجواب ان استحالة
نحو خاص من الاعدام لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم وانما يجب
لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته ان لا يوجد اصلا
وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا واما الظن بكون الزمان جوهرا قائما
بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته من الاقدمين
فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم الاول من كون الزمان
مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحت ذات الزمان تغير اصلا الا بالقياس والنسبة
بالباء الموحدة والحاء المهملة والتاء المثناة الفوقانية
الى المتغير انما يقع في شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيها الا الدهر
ولا سرمد وان وقع فيها شيء منها حصلت لها قبليات وبعديات لا بحسب التغير
ذات الزمان ولا لذاته بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستبعد ذلك
الراي الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب ارسطاطاليس
في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق المباحث المتعلقة
بالزمان الا بالرجوع الى مذهب افلاطون الالهي في الزمان

في الزمان وفي المبدأ هو مذهب افلاطون وهو انه جوهر قائم
بنفسه مستقل بذاته فان اعتبر نسبة ذاته الى ذوات الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبر
نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر
الداهر وان اعتبر نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان
وقال ايضا واما مذهب افلاطون فهو من المعالم البرهانية الحقيقية
وعن ظلمات الشبهات البعيدة [illegible] في العلم التأليفي الا عند الله تعالى
والجواب ان هذا الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانه مقدار
الامور التي تتقدم وتتأخر فانه لا يجتمع المتقدم منه مع المتأخر بالذات
وماهية تتعلق بالامر [illegible] بذاته بعضه فات وبعضه لاحق ومثل هذا الامر لا
يتحقق على سبيل [illegible] لا يكون الا ماديا فالزمان متعلق بالمادة
الحركات [illegible] كيف [illegible] لم يكن الزمان منقضيا سيالا الا في ذاته
الشيء الذي يسمى الآن فهو قد حصل في [illegible] الطرفان [illegible] لا يكون بين الآنين [illegible]
وهو مما يدل [illegible] وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتأخرا لذاته
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض فذلك الشيء هو المسمى بالزمان [illegible]

الزمان منقضيا متجددا الذات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات من
المادة اذ لا تجدد ولا سنوح في عالم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا
قائما بذاته مفارقا عن المادة ووهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم
لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير حقيتهما
لا تنتجان الا ان بعض ما يحل في الزمان يحل في الفلك واما من جعل الزمان
نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد و
الحركة ايضا كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان
واما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي والتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو راي الجمهور او بالعكس كما هو راي البعض الثاني ان من لا
يحس بالحركة لا يحس بالزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة
والفرق بينهما ينافي كونهما واحدا منها ان الزمان قد يخلو في حد الحركة السريعة
دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان
اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتين قد يتحدان في الزمان
ومابه الاختلاف غيرما به الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

المسافة في زمان اقصر لانه في حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه

جملة احتجاجات هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما هو

الدليل الحق في تقسيمه هاهنا اما الاول فهو المناسب لمسالك الالهيين وهذا

ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان

علة موجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار

اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء

المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ان المتاخر بخلاف

قبلية كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما

قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا

باعتبار وصف لازم للذات فانه باطل ايضا لظهور بطلانه بما ذكرنا من ان ذات

المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود

ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتاخر اذ قد يكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار

مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هاتان

الهيأة التركيبية بعد كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل لابنه بعد

الوجود مع انه ليس هو الا اعتبار متقدما على ابنه بل متاخرا عنه ولا ذات الفا

فانه قد يكون قبل ومع بعدا وبالجملة لابد للعروض للقبلية والبعدية
من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء
بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة
يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحقه ولحوقا بسابقه اذ لو فرضنا متحركا
يقطع بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات
متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال لا الانطباق لاجزاء المسافة فيه ان يكون
ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد
على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه يكون جزء منه قبل لذاته
وجزء اخر منه لذاته بعد فيمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد
قبلا وهذا هو المعنى بالزمان وفي البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبيعيين
مقاصد هذا الفصل الذي اشار اليه المص بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة
معلومة من ... السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ
وجعل البطيئة في المسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة اكثر ربما اتفقتا

فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على قدرها

من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدناهما قاطعة لمقدار واحد من

المسافة لو ان ابتدأ احدهما او لم يبتدأ الاخرى ولكن تركتا معًا او تكون على عكس

ذلك وجدنا احدهما انقطع مسافة اقل مما انقطع الاخرى واذا كان كذلك

بين اخذ البطيئة وتركها امكانًا اي امر ممتد في يسع قطع مسافة معينة

معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شيء من المسافة والحركة او

والبطوء فان كل واحد منها يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعترض

الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء

مفهومها الزمان كون الحركتين معًا في الاخذ والترك وليست هذه كالمعية

التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجيب عنه بان المطلوب هنا

البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان

بوجه ما من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده

في الجملة يتحقق هذه الامور والمناسب هنا ان يقال ان الغرض هنا اثبات

الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدار الحركة وهي انما يمتنع لو توقف

تحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكر ليس بوجوده في

يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج لكون التوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقيقته لا العلم بوجوده وذلك من البديهيات
الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والماخوذ في البرهان انما هو هذا
لا ذاك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اشتدت المسافة
او كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانات متساوية وان كان احديهما
الامكان المفروض اولا وايضا فان في الواحد من حركات كثيرة مختلفة في ال...
او السرعة او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وبينها
مختلفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو
اذا كان متصلا واحدا وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما انه قابل للزيادة والنقصان
بالذات فلان العقل اذا لاحظه وجده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات و
المسافة وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو بالذات واما انه متصل
واحد فلانه لو كان منقسما الى ما هو غير منقسم لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود
معًا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معًا
لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا للمسافة او للمادة المتحركة
وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة
او مسافات متساوية متساوية في ذلك الامكان والبطء وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة
زيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاعظم جثة اسرع حركة والاكبر
ابطأ وفي النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارًا للمادة
لكان يزداد بزيادة المادة ولو كان كذلك لكان ما هو اعظم اسرع اكبر
واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في
الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ
لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل فالصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار
للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا
المقدار في الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ توجيهًا لا يرد عليه شيء بان
معناه لو كان هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع
في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر اشد ابطأ

الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر

بالعكس فان ما هو الابطأ فيها وهو الذي حبسه اصغر وسيل الضعف يكون

ازيد في هذا المقدار فههنا اوكان مقدار غير ثابت وهو المعني من الزمان فثبت

ای ان کان هو مقدار او وجد في بعض النسخ مقدار الى ذي قدر

انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه

بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة

فهو لا يخلو اما ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم

او يكون مقدار الهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم او لهيأة

قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة

قيل لانه يلزم ح ان يحمل الشي بان مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم

للشي ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه لعلا الاقوشجي في شرحه

على البعض شرح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكم

الغير القار مقدار الجسم القار ولا يبقى الجسم والمقدار يدل في مقداره وعليه

كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار

لاجتماع اجزائه نعم افراد كميته هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارة

فرد من افراد الكم في تلك الصورة اقول الاولى في الجواب ان الكم الذي يتحرك فيه

فيه الجسم له فرد واحد زماني تدريجي لا يخلو المتحرك عنه في زمان

حركته وافراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم

عن مقداره لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا فانه

لا هيئة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون الزمان في

الآن اصلا فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة

موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الجسم القار بالذات منحصر في الجسم

والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون

الزمان حركة وكونه مقدار النفس انما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور

قد يحصل على التدريج كالمقولات التي تقع فيها الحركة ويحصل في السطح

القار والجسم التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم لشيء كالخط الغير القار

من حركة الكرة على السطح المستوي على ما ذكره المحشي الفخري فمبني على عدم التفرقة

بالتدريج بالذات او بواسطة بالعرض واما اجابة المحشي عن بعض هذه

النقوض بقوله ان المتحرك بتدريجه لا آنية لا يحصل السطح الغير القار فانما

للجسم لشيء اذا تقدم تدريجي الحاصل في كل آن جزء من ان انقسام الى قسم

الجزء فالحاصل في كل آن حجم لا جزء له لا يتجزى حصول الخطوط من حركة الكرة

لما عرفت من ان زوال الماس موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه بحث من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليدل لا ينفي الملاقاة الآنية عن الكرة والسطح في
كونهما ما يدل لا ينفي الملاقاة الزمانية بينهما ايضا فان الزمان مقدار الحركة ولهذا
من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم من الانبياء
على ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثاني الذي هو كون الزمان غير منقطع البداية
والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان
بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجتمع مع البعدية وكل قبلية لا تجتمع
البعدية فهي زمانية ومعروضها بالذات بعض اجزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض
هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذي يوصف بالقبلية لزوال هذه
منه اذا تحقق بعد لا يبقى شيء فرضا بقائها غير اجزاء الزمان كالقاء وغيره
قد يجتمع مع البعدية بعدها ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق
بالاعتبار امرا آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان
قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبليته عدم نفس وجوده

وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فرض عدم الزمان يستلزم فرض

وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من

لا يشعر وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد

مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف

ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول

في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم

العالم ويمكن دفعها بما تنبهت به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم

الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان

على بعض آخر منها لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو

نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع

آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم

عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا

قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان

مصداق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان

بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية متعلقة بها والآتية

وكل ما كان كذلك فله بداية فالحوادث الماضية لها بداية لأن المحكوم عليه بالبداية

والنقض بالجملة ان يكون بداية هو كل فرد فرد او مجموع الحوادث من حيث هو مجموع

مما وجد ... في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل الى ان يتحقق

اولا فيها الا انه ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل

وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يتصور الا مسبوقية

بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يتصور الا كونه مسبوقا

بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان تصور تناهيه لا يتصور الا مسبوقية بعدم سابق

عليه وكما ان تناهي البعد الذي هو محدد جهات الامكنة لا يتصور الا باخر يكون

متصلا به [illegible] خلا او ملا [illegible] فكذلك تناهي الزمان

الذي هو محدد جهات الازمنة وعرض لها [illegible] لا يتصور الا باخر [illegible] امتداد

زماني موهوما او موجودا مقارن الشيء او غيره قار [illegible] ان

كان الوهم يعجز عن ادراك التناهي كما يعجز عن ادراك [illegible] الافلاك

شيء لا خلاء ولا ملاء وأما ثانيا فهو ان الزمان لما كان [illegible] في

الخارج كما [illegible] فيه كذلك [illegible] تناهي [illegible] من التطبيق

وان [illegible] ولا [illegible] غيره

مجديا في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه في حد
واحد ولم يحضر بعضها عند بعض في مدارك المحجوبين في مطمورة
الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد
متشخص وبالنظر الى المبادئ العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى
منها مجتمعة متحققة متوافقة الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك
للامور المستحيلة بل كل ما يكون ويقع تدريجيا بالقياس الى زمان
فهو مجتمع بالقياس الى المراتب المرتفعة وكذلك كل ما هو غائب عن
مكان فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة انما يتحقق
في الزمان والمكان بالنسبة الى الزمان الاخر والمكان الاخر واما بالنسبة الى
القدس والملكوت وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول
موجودا متقررا لا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ثم قال
ان يقول لما كان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان
كان احدهما بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة
فنقول لو كان للزمان نهاية في الموهوم كانت نهاية لا محالة

آنا فلا يخلو اما ان يكون وجود الآن مع الزمان مقارنًا له فيكون للزمان معيته ومقارنته في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده منقدمًا على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه الشبهة قد تخطر لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه ومجده فافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضًا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها بوجوه أخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن موجودة

موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم
ان لا يكون شيء من الحركات متناهياً هف الثاني ان المضاف
قد يكون بسيطاً حقيقياً لا يكون له معنى غير نفس الاضافة و
قد يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه
حقيقة سوى كونه مضافاً وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا
معاً في الوجود والاضافة وانما تعرض لهما في العقل ولا استحالة
في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له
مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى
تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع
وجوده مع الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار
تحققه في الفعل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان
دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه
كالشفاء والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان
الزمان حادثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

بداية الزمان اما ان يكون ممتنعاً او ممكناً فان امتنع فذلك
الامتناع ان كان عائداً الى ذات المقدور لزم انتقال الشيء من
الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان عائداً الى قدرة الله تعالى
لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض
ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ الحركتان العظمى والصغرى
معاً او تنتهيا او لا يمكن والمحال ان تبتديا معاً وتنتهيا معاً فلا بد
من ان تتخلف الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها
هو مقدار ذو تقدم وتأخر هو الزمان فيكون قبل الزمان زمان
وهكذا الى غير النهاية فما كان من جنس الحركات المختلفة ليستدل
بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكاً برهانياً
بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض
المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتداداً ثابتاً بين الازل
وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات
خلاء غير متناه فان للبرهان ان يقدح على تقدير تناهي الامتداد
الزماني يكون فرض وجود الحركة في اللازمان كفرض وجود المتمكن

المتنعات بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ في المفهوم من طبيعة
الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للقدرية
هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن
العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات
الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين
محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم
بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعاً وما بين سطحي الاخرى ذراعين و
هذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم
الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدماً مستمراً
فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين
محال و الشيخ ايضاً لم يستعمل هذه الحجة على انها حكمي برهاني بل انه
مسالك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات
الشفاء ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتاً قبل وقت بلا نهاية و
زماناً ممتداً في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذ استقصاء دال البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يزين صدور الصحائف والكلام وازين ما يوشح به بدء النثار والنظام حمد حكيم خلق العالم بالجود والانعام

وشكر منعم افاض للبيان اشابيب العلوم من سجال الانعام واوثق العرى العصام احكام الحبال التي ليس لها انفصام

الاعتصام بالصلوة والسلام على خير خلقه وسيد الانام خاتم المرسلين واكرم الانبياء العظام وعلى آله الاتقياء الكرام

وصحابه الاصفياء الحكماء اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الازلي القوي ابو الحسن المعروف بحسين علي التخفوري ثم الكنوي

صانه الله عن شناعة الغي والغوى قد تم تطبيع الفن الاول من شرح الهداية للفاضل النحرير العلام الكامل البحر الطمطام

ذكي التحرير في الفلسفة والحكمة والكلام البالغ في تحقيقاتها والفائق على العلماء الاعلام كما تشاهد على غزارة علمه

مقالاته الشعرية الرهيفة وعباراته [illegible] مستغني عن [illegible] والاوصاف [illegible] الاعتبار الاحتياج الى التعريف

الوضاح كيف لا وهو [illegible] المعتبرات كالكبار محمد بن ابراهيم الشهير بصدر الدين الشيرازي المتوفي سنة

وخمسين من تحته [illegible] الاولين [illegible] [illegible] كنزاني لولوة [illegible] يوسف البحراني

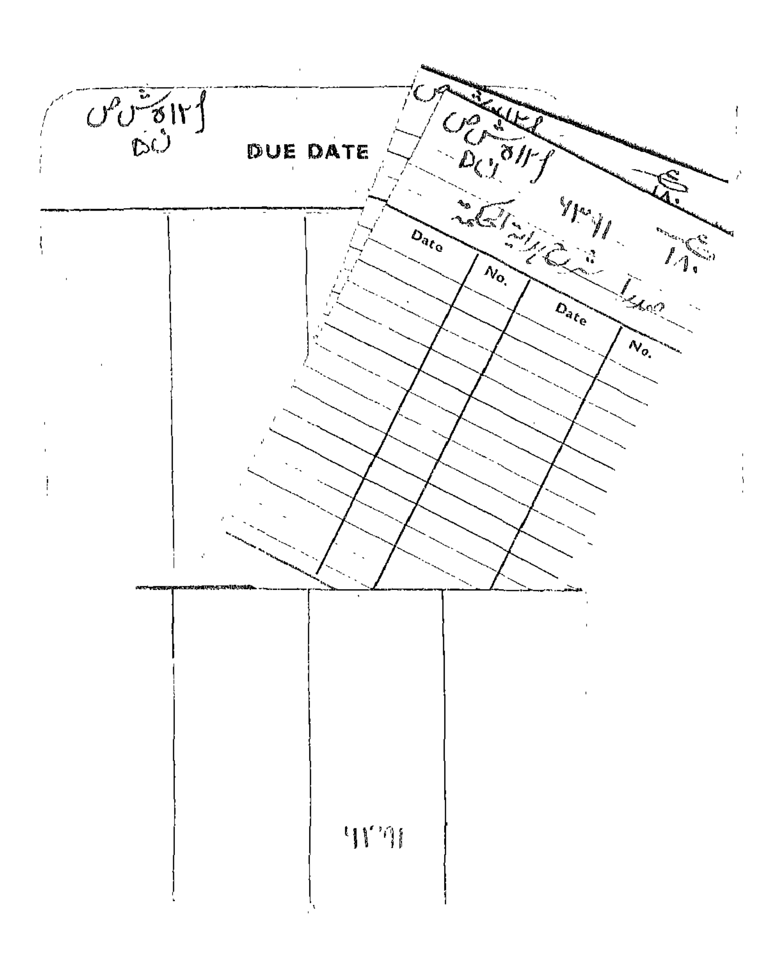
الفائق في الفضائل على الاقاصي والادانى وكان من ارشد تلامذة [illegible] المرتبة العالية والمفاخر

فصاحب [illegible] المستقيم والايات [illegible] من المعتبرات [illegible]

المذكورة كتاب المبدأ والمعاد وشرح اصول الكافي للكليني [illegible] على ما قال الفاضل [illegible] في تذكرة

[illegible] الى غاية [illegible] والى [illegible] ثم لا يخفى على الناظر في هذا الكتاب من [illegible]

والى الباب [illegible] [illegible] [illegible]


DUE DATE
Date
No.
Date
No.
٩١٣٦١